

المراجعات
حول
إنكار مصطفى محمود لأحاديث الشفاعة

بقلم
سعود بن إبراهيم بن محمد الشريم
إمام وخطيب المسجد الحرام



دار الوطن للنشر


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المراجعات حول إنكار مصطفى محمود لأحاديث الشفاعات

ح دار الوطن للنشر والتوزيع - ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشريم، سعود بن إبراهيم

المراجعات حول إنكار مصطفى محمود لأحاديث الشفاعات – الرياض.

١٠٤ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٣ – ٢٦٤ – ٢٨ – ٩٩٦٠

١-الحديث – دفع مطاعن *٢- الشفاعة* *أ- العنوان*

ديوي ٢٣١،٩٠١ *٢١/٤٣١٤*

رقم الإيداع : ٢١/٤٣١٤

ردمك : : ٣ – ٢٦٤ – ٢٨ – ٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م

دار الوطن للنشر – الرياض

هاتف : ٤٧٩٢٠٤٢ (٥ خطوط) فاكس : ٤٧٢٣٩٤١ – ص ب : ٣٣١٠

البريد الالكتروني : pop@dar-alwatan.com

موقعنا على الانترنت : www.dar-alwatan.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المراجعات حول إنكار مصطفى محمود لأحاديث الشفاعات

بقلم
سعود بن إبراهيم بن محمد الشريم
إمام وخطيب المسجد الحرام

دار الوطن للنشر


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وإمام المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه ورقات يسيرات جعلتها ردًا مجملاً ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل حول ما كتبه الدكتور مصطفى محمود ـ أراه الله الحق حقًا ورزقه اتباعه، وأراه الباطل باطلاً ورزقه اجتنابه ـ فيما يتعلق بشفاعة النبي ﷺ يوم القيامة لأهل الكبائر من أمته، وغيرها من الشفاعات، مما يدل على خلطه وجهله فيما تطرق إليه.

وقد كنت قبل ذلك في غنىً عن الرد عليه لولا أن الله قيَّض لي أحد المشايخ الفضلاء فقدَّم لي كتاب الدكتور مصطفى حول إنكار الشفاعة، وطلب مني رَقْمَ ردٍ وافٍ عليه، فاعتذرت بادي الرأي عن ذلك؛ ولكن وعدت بتصفحه لمجرد الاطلاع، ولكن النفس لم تتمالك السكوت بعد قراءتي له وثارت الغيرة لسنة النبي ﷺ، وبدا لي وجوب الرد عليه وعدم السكوت لا سيما وأن هذا الكاتب له قراء ومعجبون قد يتأثرون بكلامه فيقع كثير منهم في ضلالاته وافتراءاته؛ فاستعنت بالله سبحانه على إخراج هذا الرد المتواضع نصحًا لله ولرسوله وكشفًا لما وقع فيه الدكتور من الخلط والجهل والتلبيس، وسميته (**المراجعات حول إنكار مصطفى محمود لأحاديث الشفاعات**).

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم وفق هدي سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة والتسليم.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

قاله مقيده

سعود بن إبراهيم بن محمد الشريم

١/ ٦/ ١٤٢١هـ.

مكة. ص. ب ٧٥٤٥

* * *



تمهـــيد

أود أن أنبه إلى أمر مهم قبل الولوج في مناقشة كلام الدكتور، وذلك من حيث بيان منهجه في هذه الرسالة والتي لا يمكن أن يعزى إلى مؤثر خارجي معين على حدة، كأن يكون ممن ينتسبون إلى طائفة القرآنيين أو إلى فرقة المعتزلة أو الخوارج، أو إلى خليط ممتزج من هؤلاء وهؤلاء ليصدق عليه قول القائل:

يـومًـا يمـانٍ إذا لاقيـت ذا يمـنٍ وإن لقيــت معــديًـا فعــدنــان

الواقع أن الأمر ليس موجهًا في اتهامه إلى طائفة معينة، بل الذي رأيته من واقع كتاباته أن ذهنه مشوش بخليط ممتزج امتزاجًا عبيطًا يلتقط سوأة طوائف متعددة، فتراه تارة لا يستشهد في معظم كتابه إلا بالقرآن ويصرُّ على أنه هو المرجع الوحيد، وتراه تارة أخرى ينهج نهج المعتزلة والخوارج في إنكار شفاعته ﷺ لأهل الكبائر من أمته ويردُّ الأحاديث الواردة في ذلك، وتارةً ربما أشار إلى نوع رضًا بردود بعض الناس عليه وبيان أن كل جداله إنما هو من باب الهراء والقول على الله بلا علم؛ لأنه استحسن رد الشيخ المطعني وظن أنه من عند نفسه، وما علم أن هذا هو منهج أهل السنة قبل أن يخلق الشيخ المطعني، وأنه فتح على نفسه جبهة هو في غنى عنها، ووقع فيما قصده القائل وقد أحسن:

ولقد أقول لمن تحرش بالهدى عرضت نفسك للبلا فاستهدف

وحاصل الأمر أنني أدعك أيها القارئ أمام تخبطات الدكتور مصطفى

التي لا زمام لها ولا خطام؛ لترى عن كثب أنه متذبذب، فاقد المنهج، معجب بنفسه وبجدله وبرواج قلمه لدى كثير من القراء، ولا أبعد النجعة إن قلت إنه تورط في طرح هذا الموضوع ولربما اتضح له الحق ـ الله أعلم ـ ولكن الإنصاف والرجوع إلى الحق عزيز في هذه الأزمنة التي يصدق فيها قول القائل:

ولـم تـزل قلـة الإنصـاف قـائمـة بين الرجال وإن كانوا ذوي رحم

بل ولربما صدق عليه قول القائل إشارة إلى حبه للجدل:

تـولـع بـالعشـق حتـى عشـق فلمـا استقـل بـه لـم يطـق
رأى لجـة ظنهـا مـوجـة فلمـا تمكـن منهـا غـرق

❊ ❊ ❊

تشكيك الدكتور مصطفى في السنة النبوية

١ـ في (ص١١) يقول عن شفاعة محمد ﷺ يوم القيامة: «وتتواتر الأحاديث بهذا المعنى بصياغات مختلفة في البخاري وغيره، ويقف المسلمون أمام الاختيار الصعب بين النفي القرآني وبين ما جاء في السنة».

٢ـ وفي (ص١٦) يقول: «وما ترويه الأحاديث عن أن محمدًا عليه الصلاة والسلام سوف يُخرج من النار كل من قال لا إله إلا الله ولو زنا ولو سرق!! ولو زنا ولو سرق.. رغم أنف أبي ذر» هكذا يقول الحديث وهو ما يخالف صريح القرآن... إلخ.

٣ـ وفي (ص١٧) يقول: «والنبي ﷺ يشكو أمته في القرآن ولا يتوسط لمذنبيها فيقول لربه: يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورًا» وهي شكوى صريحة وكلام مناقض لأي شفاعة.

٤ـ وفي (ص١٩) يقول: «وكل ما جاء بهذا المعنى في الأحاديث النبوية مشكوك في سنده ومصدره؛ لأنه يخالف صريح القرآن، ولا يعقل من نبي القرآن أن يطالب بهدم القرآن!!».

٥ـ وفي (ص٢٢) يقول: «... تجعلنا نعيد النظر بتفهم لأي آية تتكلم عن الشفاعة ونفهمها في حدود المتشابه، فلا ننساق وراء هذه الأحاديث التي تملأ كتب السيرة، وتدعي بأن النبي عليه الصلاة والسلام سوف يُخرج من النار كل من قال لا إله إلا الله».

٦ـ وفي (ص٢٢) يقول: «وللأسف الشديد نحن نقرأ كتب السيرة

والأحاديث بتسليم مطلق وكأنها قرآن منزل ومحفوظ».

٧ـ وفي (ص٢٣) يقول: «والإسرائيليات تملأ كتب السيرة، وقد دسُّوا علينا أن الرسول سُحر، وأن جبريل استخرج له لفافة السحر من البئر، وهو كذب صراح بشهادة القرآن نفسه، بما روي على لسان الكفار اتهامًا للنبي عليه الصلاة والسلام ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾﴾».

٨ـ وفي (ص٢٤) يقول: «وليس غريبًا أن تمتلئ هذه الكتب بالمدسوس من أحاديث الشفاعة... إلخ».

٩ـ وفي نفس الصفحة يقول: «وما الهدف من أمثال هذه الأحاديث المدسوسة سوى إفساد الدين والتحريض على التسيب... إلخ».

١٠ـ وفي نفس الصفحة يقول عن رواة أحاديث الشفاعة: «وينسون أنهم بكلامهم يفسدون جلال المشهد ويهدمون جدية اللحظة التي تشيب لها الولدان».

١١ـ وفي (ص٣٤) يقول: «فكل مجرم قد تحددت مكانته من قبل في النار واختصت به واختص بها. وهذا يؤكد أن كل ما ذكر عن إخراج الرسول عليه الصلاة والسلام بشفاعته للبعض من النار وإدخالهم الجنة مشكوك في صحته».

١٢ـ وفي (ص٦٨) يقول: «والآن وقد تراخى بنا الزمن وأصبحنا نقرأ عن... وعن... إلى آخر العنعنات التي لا يعلم بها إلا الله... واختلف أهل هذه العنعنات... إلخ».

١٣ـ وفي (ص٨٩) يقول عن السنة: «فقد جمعها ودوَّنها بشر مثلنا غير معصومين نقلوها عن بشر آخرين غير معصومين في سلسلة من العنعنات عن

عشرات السنين»، ثم قال: «لم تدوَّن الأحاديث إلا من بعد زمن الخلفاء الراشدين على أيام سلاطين القصور».

١٤ـ وفي (ص١٠٦) يقول: «والمسلم الذي بلغ درجة التقوى في إسلامه ينبغي أن يأخذ أحاديث الشفاعة بمنتهى الحذر ويرفض أكثرها بلا تردد».

١٥ـ وفي (ص١٠٩) قال: «ولم يَسْلَم رواة الأحاديث من هذا المنزلق الخطير فهم بشر فيهم ضعف البشر وليسوا ملائكة، ومن هنا جاءت المشكلة».

* * *

تحكيمه للعقل في رد السنة

١ـ في (ص٧) يقول: «وأرى أن من حق كل قارئ أن يختلف معي وأن يفهم القضية على طريقته فقد أرادنا الله أحرارًا. . . إلخ».

٢ـ وفي (ص١٢) يقول: «ونترك للقارئ أن يختار مكانه وموقعه الذي يرتاح إليه بين جميع الفرقاء».

٣ـ وفي (ص١٨) يقول: «إذن الوسيلة الوحيدة للنجاة من العقاب هي أن يقي ربنا عباده من الوقوع في السيئات أصلاً، أو يفتح لهم باب التوبة في حياتهم إذا تورطوا فيها» وهذه هي أبواب الشفاعة الممكنة. . . إلخ.

٤ـ وفي (ص١٩) يقول: «أما الشفاعة بمعنىٰ هدم الناموس وإخراج المذنبين من النار وإدخالهم الجنة فهي فوضى الوسايط التي نعرفها في الدنيا ولا وجود لها في الآخرة. . . إلخ».

٥ـ وفي (ص١٩) يقول: «ولا يعقل من نبي القرآن أن يطالب بهدم القرآن».

٦ـ وفي (ص٢٢) يقول: «ويوم القيامة يوم عظيم . . . إلى أن قال: ولا يمكن أن يكون محلاً لهذا التبسيط ولهذه الخفة في الفهم».

٧ـ وفي (ص٢٥) يقول: «وحاشا لله ما كان رسولنا العظيم أن يفعل هذا إن هي إلا تخرصات وأكاذيب وأقوال مدسوسة، ولو استطاعوا أن يجعلوا منه ابنًا لله لفعلوا».

٨ـ وفي (ص٢٦) يقول: «ولا تستخفنكم الروايات والأحاديث التي

تدخلكم الجنة بغير حساب لمجرد أنكم تلفظتم بكلمة التوحيد» .

٩ـ وفي (ص٢٧) يقول: «أما قال وقلنا وقالوا فهي شقشقة ألسن ومجرد هراء لن يُدخل أحدًا جنة ولن يُنجي أحدًا من النار . . . إلخ» .

١٠ـ وفي (ص٣٤) يقول: «وهذه الثوابت القرآنية تتناقض تمامًا مع مرويات الأحاديث النبوية في كتب السيرة عن إخراج الرسول عليه الصلاة والسلام لمن يشاء من أمته من النار، مما يؤكد أن هذه الأحاديث موضوعة لا أساس لها من الصحة، ولا يمكن أن تكون صدرت عن النبي» .

١١ـ وفي (ص٤١) يقول: «وقرأنا في أكثر من كتاب من كتب السيرة أن النبي عليه الصلاة والسلام مات ودرعه مرهونة عند يهودي. وهو كذب وافتراء لا يعقل، فقد مات سيدنا رسول الله والغنائم وخيرات البلاد المفتوحة تجبى من كل مكان. . . إلخ». إلى أن قال: «فما حاجته إلى رهن درعه عند يهودي إلا أن تكون فرية نكراء من افتراءات اليهود دسُّوها على كُتَّاب الحديث» .

١٢ـ وفي (ص٦٤) يقول: «ولسنا أقل منهم إجلالاً وإكبارًا لمقام سيدنا رسول الله فهو في أعيننا ولكن الله وضع الحدود لكل شيء في قرآنه» .

١٣ـ وفي (ص٦٩) يقول: «وما أضر بالإسلام والمسلمين إلا إغلاقهم لباب الاجتهاد في دينهم وتحويلهم لمرويات السيرة إلى مسلَّمات ومحظورات لا تمس ولا تناقش كأنها موميات محنطة» .

١٤ـ وفي (ص٨٥) يقول: «ولو احتكم القراء إلى العقل. . . إلخ» .

١٥ـ وفي نفس الصفحة: «هدوءًا يا سادة وليختر كل منكم الفهم الذي يروق لعقله من هذه الباقة. . . إلخ» .

استهزاؤه بالبخاري رحمه الله

١ـ في (ص٤١) يقول: «ولم يقل رب العالمين أنه حفظ كتاب البخاري أو غيره من كتب السيرة، وما يقوله البخاري مناقضًا للقرآن يُسأل عنه البخاري يوم الحساب ولا نسأل نحن فيه».

٢ـ ويقول في (ص١٠١): «ويسأل الصديق الدكتور محمد البشير: ماذا كان حال الإسلام في المائتي سنة قبل البخاري» إلى أن قال: «الجواب واضح ومؤكد، فقد كانت هذه المرحلة هي أزهى عصور الإسلام بلا جدال».

٣ـ وفي (ص١٠٣) يقول: «إن ما صنعه البخاري بإخراجه مذنبي المسلمين من النار بشفاعة الرسول عليه الصلاة والسلام كما روى في أحاديثه لم تأت بالمسلم الأفضل بل جاءت بالمسلم الأضعف المتواكل . . . إلخ».

٤ـ وفي نفس الصفحة يقول: «ولم يستطع البخاري وصحبه بأحاديثهم ومدوناتهم أن يصنعوا من المسلمين ما صنع القرآن، والمسألة لغز يستحق التأمل».

٥ـ وفي (ص١٠٤) يقول: «وليس لنا ولا للبخاري أن نضيف من عندنا شيئًا ولو حرفًا واحدًا».

٦ـ وفي (ص١٠٤) يجعل ما فعله البخاري من رواية الحديث نوعًا من الشرك الخفي فيقول: «وليس لنا ولا للبخاري أن نضيف ولو حرفًا واحدًا، وما حدث من تدهور حالة المسلمين سببه هو هذا اللون من الشرك الخفي . . . إلخ».

٧ـ وفي (ص١٠٧) يقول: «وأين كلام البخاري من كلام القرآن؟!».

٨ـ وفي (ص١٠٧) أيضًا يقول: «إن الحديث واضح الزيف ومثله كثير في البخاري».

٩ـ وفي (ص١٠٩) يقول: «فأنا مثلكم من الخطائين، وكان أنفع لي أن آخذ كلام البخاري على علاته، ولكن الله كان عندي أحق وأولى».

* * *



سخريته من أحاديث الشفاعة

١ـ يقول في (ص١٩): «أما الشفاعة بمعنى هدم الناموس وإخراج المذنبين من النار وإدخالهم الجنة. . . فهي فوضى الوسايط التي نعرفها في الدنيا. . . ولا وجود لها في الآخرة».

٢ـ وفي نفس (ص١٩) يقول: «ولكن المسلمين الذين عرفوا بالاتكالية قد باتوا يفعلون كل منكر، ويرتكبون عظائم الذنوب اتكالاً على نبيهم الذي سوف يخرجهم في حفنة واحدة من النار ويلقي بهم في الجنة بفضله وكرمه».

٣ـ وفي (ص٢٢) يقول: «وتدعي بأن النبي ﷺ سوف يخرج من النار كل من قال لا إله إلا الله، وما أسهل أن نقول وما أهون أن ننطق بالكلام، ونحن أكثر الأمم كلامًا وأقلها التزامًا».

٤ـ وفي (ص٢٤) يقول: «. . . والتحريض على التسيب والانحلال وفتح باب الجنة ـ سبهللة ـ للكل. . . لأن الشفيع سجد عند قدم العرش وقال متوسلاً «لا أبرح حتى تدخل كل أمتي الجنة يارب»».

٥ـ وفي (ص٢٥) يقول: «هل هذه لحظة يساوم فيها النبي ربه لإخراج رجل من النار وإدخاله الجنة وهو لم يفعل خيرًا قط في حياته، إن لم يكن هذا هو الهزل فماذا يكون؟».

٦ـ وفي (ص٦٢ـ٦٣) يقول: «يريدون ساعة البعث لأن يستقدموا رسولهم ليشفع لهم، فإذا قلنا لهم: ضيَّعتم فرصتكم الوحيدة في التوبة في حياتكم ضجُّوا واحتجوا ورمونا بالجهل، وجاءوا بعشرات الأحاديث

لعشرات من الرواة يقولون هذا وذاك من عجيب القول».

٧ـ وفي (ص١٠٨ ـ ١٠٩) يقول: «والشفاعة فيها فتنة لأنها تزين للعبد مصلحة ومن هنا يحلو للشيطان أن يستدرجنا من خلالها لنفعل ما نشاء من موبقات وخطايا ولا نشغل أنفسنا بتوبة، فصاحب المقام المحمود سوف يخرجنا في النهاية من النار بإشارة من يده».

* * *

اتهامه لأئمة الحديث الذين رووا أحاديث الشفاعة

منها: سبه للبخاري والعنعنات.

١ـ في (ص١٠٩) يقول: «ولم يسلم رواة الحديث من هذا المنزلق الخطير، فهم بشر فيهم ضعف البشر وليسوا ملائكة ومن هنا جاءت المشكلة».

٢ـ وفي (ص٢٤) يقول: «ومرويات كثيرة رواها أصحابها بلا عدد ولا حصر، وأحيانًا بحسن نية ظنًا منهم أنهم يزيدون بها في تمجيد النبي ويرفعون مقامه عند ربه، وينسون أنهم بكلامهم يفسدون جلال المشهد، ويهدمون جدية اللحظة التي تشيب لها الولدان... إلخ».

٣ـ وفي (ص٢٤) يقول: «وما الهدف من أمثال هذه الأحاديث المدسوسة سوى إفساد الدين والتحريض على التسيب والانحلال... إلخ».

* * *



تعريف الشفاعة

لقد آثرت قبل الخوض في مناقشة كلام الدكتور مصطفى محمود، أن أذكر لمحة موجزة عن الشفاعة من حيث التعريف والأدلة والأقسام دون استطراد ممل ولا اختصار مخل، مع أن إنكار الدكتور في الجملة غير مقيد بنوع معين من أنواع الشفاعة، إلا أنه في بعض المواضع من كلامه يحمل على إنكار شفاعته ﷺ فيمن يدخل النار.

وأما معظم كلامه في كتابه فمنصب في إنكار مفهوم الشفاعة مطلقًا؛ لأنه يرى أنها هي فوضى الوسايط التي يعرفها الناس في الدنيا كما سيمر ذكر ذلك أثناء مناقشته، فأقول وبالله التوفيق:

الشفاعة في اللغة:

يقول ابن فارس[١]: «الشين والفاء والعين أصل صحيح يدل على مقارنة الشيئين، والشفع خلاف الوتر» اهـ.

وقال ابن منظور[٢]: «والشفاعة: كلام الشفيع للملك في حاجة يسألها لغيره، والشافع: الطالب لغيره فيشفع به إلى المطلوب» اهـ.

الشفاعة في الاصطلاح:

قال ابن الأثير[٣] **عن الشفاعة**: «هي السؤال في التجوز عن الذنوب

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٠١).
(٢) انظر: لسان العرب (٨/ ١٨٤).
(٣) انظر: النهاية (٢/ ٤٨٥).

والجرائم».

وقال السفاريني[1] **رحمه الله**: «هي لغة: الوسيلة، وعرفًا: سؤال الخير للغير. كذا عرفها بعضهم» اهـ.

ولعل الجمع بين ما ذكره السفاريني وما ذكره ابن الأثير هو الأولى ليكون التعريف هو: «**السؤال للغير بجلب المنفعة له أو دفع المضرة عنه**»؛ لأن الشفاعة تتحصل بالمنفعة تارةً وبدفع المضرة أخرى.

* * *

(١) انظر: لوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٠٤).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أدلة إثبات الشفاعة

اعلم أن الشفاعة مجمع عليها عند أهل السنة، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة المتواترة، والإجماع، وقد قال بعض الفضلاء:

مما تواتر حديث من كذب ... ومن بنى لله بيتًا واحتسب

ورؤية شفاعة والحوض ... ومسح خفين وهذي بعض

أولًا: القرآن الكريم:

ورد لفظ الشفاعة وما تصرف منه في القرآن ستًا وعشرين مرة، كلها في أمور الآخرة من حيث التأكيد على ضوابطها ووجود شروطها وانتفاء موانعها فمن ذلك:

قول الله تعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقوله تعالى: ﴿ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ﴾ [يونس: ٣].

وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴿١٠٩﴾ ﴾ [طه: ١٠٩].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وقوله تعالى: ﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾ ﴾ [النجم: ٢٦].

وهناك آيات كلها دالة على أن الشفاعة لا تنفع غير أهلها وهم الكفار، وهي التي يتشبث بها منكرو الشفاعة، فمن ذلك:

قول الله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ [الأنعام: ٥١].

وقوله تعالى: ﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾ ﴾ [غافر: ١٨].

وقوله تعالى: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [المدثر: ٤٨].

ثانيًا: السنة النبوية:

قد تقدم قولنا بأن أحاديث الشفاعة قد بلغت حد التواتر كما نقل ذلك جماعة من أهل الحديث كابن أبي عاصم وشيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ النووي وابن حجر وغيرهم كثير.

ومن الأحاديث ما يلي:

١ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة**». رواه مسلم(١).

٢ـ وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد قبلي...**» الحديث ثم قال: «**وأعطيت الشفاعة**» رواه البخاري ومسلم(٢).

٣ـ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا سيد ولد آدم يوم القيامة...**» الحديث ثم قال: «**وأول شافع وأول مشفع**» رواه مسلم(٣).

هذه ثلاثة أحاديث اقتصرت عليها طلبًا للاختصار، ولأن بقية الأحاديث

---

(١) صحيح مسلم: الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته (١/ ١٨٨).

(٢) صحيح البخاري: التيمم، باب١ (الفتح١/ ٤٣٥)، صحيح مسلم: المساجد ومواضع الصلاة (١/ ٣٧٠ رقم ٥٢١).

(٣) صحيح مسلم: الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق (٤/ ١٧٨٢).

ستأتي تباعًا تحت كل نوع من أنواع الشفاعة، كما سيأتي ذكره إن شاء الله دون استطراد.

ثالثًا: الإجماع:

حكى غير واحد من أهل العلم إجماع أهل السنة على إثبات الشفاعة، وسيأتي ذكر ذلك عند حديثي عن أقوال أهل السنة في ثبوت الشفاعة. إن شاء الله.

* * *

أقوال أهل السنة في ثبوت الشفاعة

ذكر اللالكائي[١] بسنده عن سفيان بن عيينة أنه قال: السنة عشرة، فمن كنَّ فيه فقد استكمل السنة، ومن ترك منها شيئًا فقد ترك السنة... وذكر منها (الشفاعة) اهـ.

وذكر اعتقاد أحمد بن حنبل رحمه الله ومن ذلك قوله: «الإيمان بشفاعة النبي ﷺ وبقوم يخرجون من النار بعدما احترقوا وصاروا فحمًا، فيؤمر بهم إلى نهر على باب الجنة كما جاء في الأثر كيف شاء الله وكما شاء، إنما هو الإيمان به والتصديق به»[٢].

وذكر اعتقاد علي بن المديني[٣] في الشفاعة كمثل قول الإمام أحمد بنصه، وذكر اعتقاد أبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي الفقيه[٤] رحمه الله وفيه: «وسئل أيخلد في النار أحد من أهل التوحيد؟ والذي عندنا أن نقول: لا يخلد موحد في النار». وقال الحافظ ابن أبي عاصم: «والأخبار التي روينا عن نبينا ﷺ فيما فضله به من الشفاعة وتشفيعه إياه فيما يشفع فيه أخبار ثابتة موجبة بعلم حقيقة ما حوت على ما اقتصصنا» اهـ[٥].

---

(١) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ١٥٥).
(٢) انظر المصدر السابق (٢/ ١٥٨).
(٣) انظر المصدر السابق (٢/ ١٦٦).
(٤) انظر المصدر السابق (٢/ ١٧٢).
(٥) انظر: السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٣٩٩).

وقال ابن تيمية رحمه الله : «أحاديث الشفاعة متواترة منها في الصحيحين أحاديث متعددة، وفي السنن والمسانيد مما يكثر عدده»[١] .

وقال[٢] : «وأما شفاعته ﷺ لأهل الذنوب من أمته فمتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم، وأنكرها كثير من أهل البدع» اهـ.

ويقول السفاريني[٣] رحمه الله : «شفاعة النبي ﷺ نوع من السمعيات وردت بها الآثار حتى بلغت مبلغ المتواتر المعنوي» اهـ.

وذكر اللالكائي في شرحه[٤]اعتقاد أبي زرعة عبيد الله عبد الكريم وأبي حاتم الرازي وفيه «والشفاعة حق» اهـ.

وقال أبو الحسن الأشعري رحمه الله : «أجمعوا على أن شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته وعلى أنه يخرج من النار قومًا من أمته بعدما صاروا حممًا»اهـ[٥] .

ونقل النووي رحمه الله عن القاضي عياض أنه قال عن الشفاعة : «أجمع السلف والخلف ومن بعدهم من أهل السنة عليها»[٦] .

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٣١٤).
(٢) انظر المصدر السابق (١/ ٢٠٨).
(٣) انظر: اللوامع (٢/ ٢٠٨).
(٤) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢/ ١٧٦)
(٥) انظر: رسالة أصول أهل السنة والجماعة لأبي الحسن الأشعري (ص٩٠).
(٦) انظر: شروح النووي لمسلم (٣/ ٣٥).

وقال السفاريني[١] رحمه الله: «انعقد عليها إجماع أهل الحق من السلف الصالح قبل ظهور المبتدعة» اهـ.

وقال الآجري[٢]: «بطلت حجة من كذَّب بالشفاعة، الويل له إن لم يتب، وقد روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «من كذَّب بالشفاعة فليس له فيها نصيب»» اهـ.

قلت: صححه الحافظ ابن حجر كما في فتح الباري[٣]

ومع ما ذكرته من مقولات عن أهل السنة وأئمتهم في إثبات الشفاعة إلا أن ذلك لم يكن رادعًا لضعاف النفوس وأهل الهوى عن رد أحاديثها، بل لقد حذر الفاروق رضي الله عنه منهم حيث قال: «**سيكون في هذه الأمة قوم يكذِّبون بالرجم وبالدجال، ويكذبون بطلوع الشمس من مغربها، ويكذبون بعذاب القبر، ويكذبون بالشفاعة، ويكذبون بقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا**» رواه أحمد في مسنده وعبد الرزاق في مصنفه وغيرهما، وفي إسناده علي بن جدعان وهو ضعيف، قال الألباني رحمه الله: «إن لابن جدعان متابعًا ذكرته في كتابي (قصة الدجال الأكبر ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام)»[٤].

وحاصل الأمر أيها القارئ أن أمر الشفاعة من النبي ﷺ لأمته أمر مجمع عليه عند أهل السنة والجماعة، وقلَّ أن يخلو كتاب من كتب الاعتقاد عندهم

---

(١) انظر: اللوامع (٢/ ٢٠٨).
(٢) انظر: الشريعة (ص٣٣٧).
(٣) انظر: فتح الباري (١١/ ٤٣٤).
(٤) انظر: السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٣٢١) تحقيق الألباني.

من ذكرها والإشارة إليها والتشديد في تضليل من أنكرها، وإليك أيها القارئ إحالات على بعض كتبهم لزيادة التعرف على ما ذكرته:

١ـ ابن جرير الطبري في تفسيره (١٥/ ١٤٣).

٢ـ أبو بكر بن خزيمة في كتابه (التوحيد) تحقيق الشهوان (٢/ ٥٨٨).

٣ـ أبو جعفر الطحاوي في العقيدة الطحاوية وشارحها ابن أبي العز الحنفي (١/ ٢٨٢).

٤ـ الآجري في (الشريعة) (ص٢٥٨).

٥ـ ابن بطة العكبري في (الشرح والإبانة) (ص٢٢٣).

٦ـ اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) (٢/ ١٧٤).

٧ـ أبو القاسم الأصبهاني في (الحجة في بيان المحجة) (٢/ ٣٩٢).

٨ـ أبو بكر الإسماعيلي في (اعتقاد أئمة أهل الحديث) (ص٦٨).

٩ـ أبو عثمان الصابوني في (عقيدة السلف أصحاب الحديث) (ص٦١).

١٠ـ ابن أبي عاصم في (السنة) (٢/ ٣٨٥).

١١ـ القاضي عياض في (شرحه لمسلم) (٣/ ٣٥) وفي كتابه الشفا (١/ ١٣٤).

١٢ـ النووي في شرح مسلم (٣/ ٣٥).

١٣ـ الأشعري أبو الحسن في رسالته إلى أهل الثغر (ص٩٧).

١٤ـ القرطبي في تفسيره (١٠/ ٣٠٩).

١٥ـ شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية.

١٦ـ ابن القيم في مدارج السالكين (١/ ٣٤٠).

١٧ـ ابن كثير في النهاية (٢٠/ ١٩٢).

١٨ـ الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣/ ٢٥٠).

١٩ـ السفاريني في اللوامع (٢/ ٢٠٤).

٢٠ـ محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد.

* * *



أنــواع الشــفاعة

لقد تعددت أنواع الشفعاء ممن ورد ذكرهم في الشرع إذ لم تكن الشفاعة مختصة بشخص دون غيره مطلقًا، ولكن بعضهم يختص ببعضها دون البعض الآخر كما سيأتي ذكره، وسأذكر جملة الأنواع مع بيان الخلاف في بعضها والاستدلال عليها دون إطالة حسب ترتيب شارح الطحاوية[١]:

فأولاً: شفاعة النبي ﷺ (العظمى):

فهذه هي الشفاعة الأولى الخاصة بنبينا ﷺ. وهي شفاعته في أهل الموقف حتى يُقضى بينهم حين يتراجع الأنبياء آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى فيتدافعونها حتى ينتهي الأمر إلى نبينا ﷺ فيشفع عند ربه لأهل الموقف، وهي عامة لأهل الموقف على اختلاف أديانهم من أجل أن يريحهم ربهم من مقامهم ذلك.

وهذه الشفاعة هي المقام المحمود الذي وعد الله نبيه ﷺ في قوله: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴿٧٩﴾ ﴾ [الإسراء: ٧٩]، وبهذا قال أكثر العلماء.

قال ابن جرير الطبري[٢]: «وأولى القولين في ذلك بالصواب ما صح في الخبر عن رسول الله ﷺ أن المراد بالمقام الشفاعة».

(١) انظر: الطحاوية (ص١٩٧).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٥/ ١٤٣).

وقال القرطبي[١]: «وقد اختلف في المقام على أقوال وأصحها الشفاعة».

وقال ابن الجوزي[٢]: «والأكثر على أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة».

وقال ابن القيم[٣] **رحمه الله**: «ومقاماته المحمودة في الموقف متعددة كما دلت عليه الأحاديث، فكان في التنكير من الإطلاق والإشاعة ما ليس في التعريف».

قلت: ويقصد بذلك كلمة (مقامًا) كما في الآية.

وقال الحافظ ابن حجر[٤] بعد أن ساق جميع الأقوال التي قيلت في المقام المحمود وقد بلغت سبعة أقوال: «ويمكن رد هذه الأقوال كلها إلى الشفاعة العامة، فإن إعطاءه لواء الحمد بيده، وثناءه على ربه، وكلامه بين يديه، وقيامه أقرب من جبريل، كل ذلك صفات للمقام المحمود الذي يتشفع فيه ليقضى بين الخلق، وأما شفاعته في إخراج المذنبين من النار فمن توابع ذلك».

قلت: ويدل على أن المقام المحمود هو الشفاعة العظمى في أهل الموقف ما رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن

---

(١) انظر: تفسير القرطبي (١٠/ ٣٠٩).
(٢) انظر: زاد المسير لابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ۝٧٩﴾.
(٣) انظر: بدائع الفوائد (٤/ ١٠٦).
(٤) انظر: فتح الباري (١٣/ ٢٥٠).

رسول الله ﷺ قال: «**إن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن، فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد ﷺ فيشفع ليقضى بين الخلق، فيمشي حتى يأخذ بحلقة الباب، فيومئذٍ يبعثه الله مقامًا محمودًا يحمده أهل الجمع كلهم**»[١].

وهذه الشفاعة اتفق عليها جميع المسلمين حتى المعتزلة، وسبب ذلك أنها ليس فيها إخراج أحد من النار بل وزادوا على ذلك قاعدة خبيثة معروفة عند المعتزلة وعلى رأسهم النظام وهي أنه «يجب على الله فعل الأصلح للعبد).

إذًا هذا هو دليل الشفاعة العظمى ودليل المقام المحمود أوردت الكلام حوله مختصرًا خشية الإطالة بالكتاب[٢].

ثانيًا: شفاعته ﷺ في أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة. وقال بعض أهل العلم: هم أهل الأعراف. وهذه الشفاعة ذكرها ابن كثير[٣] وابن حجر[٤] وذكرها شارح الطحاوية[٥] ولم يذكرها غيرهم كالطبري والقاضي عياض وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والقرطبي.

---

(١) صحيح البخاري: الزكاة، باب من سأل الناس تكثرًا (الفتح ٣/ ٣٣٨).

(٢) وللاستزادة حول هذه المسألة يراجع كتاب التوحيد لابن خزيمة، وتفسير ابن جرير الطبري، وتفسير القرطبي، وشرح اللالكائي، والإبانة لابن بطة، والشفا للقاضي عياض، وتهذيب السنن لابن القيم، وفتح الباري للحافظ ابن حجر، والبداية والنهاية لابن كثير، وشرح الطحاوية لابن أبي العز وغيرها من الكتب.

(٣) انظر: النهاية (٢/ ٢٠٤).

(٤) انظر: فتح الباري (١٣/ ٢٥٠).

(٥) انظر: الطحاوية (ص١٩٧).

وأما دليل هذا النوع فلم يذكره ابن كثير في النهاية، ولم يذكره شارح الطحاوية، وذكر الحافظ[١] أن مستندها ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «السابق بالخيرات يدخل الجنة بغير حساب، والمقتصد برحمة الله، والظالم لنفسه وأصحاب الأعراف يدخلون الجنة بشفاعة محمد ﷺ»[٢].

قال الهيثمي[٣]: فيه موسى بن عبد الرحمن الصنعاني وهو وضاع. وأما الحافظ ابن حجر فلم يعلق على هذا الحديث الموقوف على ابن عباس.

ثالثًا: شفاعته ﷺ في أقوام آخرين أمر بهم إلى النار ألا يدخلوها:
وهذه الشفاعة ذكرها شارح الطحاوية[٤] وقد قال بها القاضي عياض[٥] والنووي[٦] وشيخ الإسلام ابن تيمية[٧] والحافظ ابن حجر[٨] والسفاريني[٩] وذكر ذلك عن ابن السبكي. وأما من عداهم فلم يذكروها ضمن أنواع الشفاعة، ولعل سبب ذلك عدم وقوفهم على ما يدل عليها كالطبري والقرطبي وابن بطة وغيرهم.

---

(١) انظر: الفتح (١٣/ ٢٥٠).
(٢) المعجم الكبير (١١/ ١٨٩).
(٣) انظر: مجمع الزوائد (١٠/ ٣٧٨).
(٤) انظر: الطحاوية (ص١٩٧).
(٥) انظر: الشفاء (١/ ١٣٤).
(٦) انظر: شرح مسلم (٣/ ٣٥).
(٧) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٧).
(٨) انظر: الفتح (١٣/ ٢٥٠).
(٩) انظر: اللوامع (٢/ ٢١١).

وأما ابن القيم فقد قال[١] : «هذا النوع لم أقف إلى الآن على حديث يدل عليه . وأكثر الأحاديث صريحة في أن الشفاعة في أهل التوحيد من أرباب الكبائر إنما تكون بعد دخولهم النار، وأما أن يشفع فيهم قبل الدخول فلا يدخلون، فلم أظفر فيه بنص».

قلت : وقد استدل ابن كثير رحمه الله على هذه المسألة[٢] بما رواه ابن أبي الدنيا في الأهوال عن عبد الله بن الحارث أن نبي الله ﷺ قال : «**أمر بقوم من أمتي قد أُمر بهم إلى النار، فيقولون : يا محمد، ننشدك الشفاعة**». قال : «**فآمر الملائكة أن يقفوا بهم**» قال : «**فأنطلق فأستأذن على الرب عز وجل، فيؤذن لي فأسجد وأقول يارب، قوم من أمتي أمرت بهم إلى النار**» قال : «**فيقول : انطلق فأخرج منهم**» قال : «**فأنطلق، فأخرج منهم من شاء الله أن أخرج ثم ينادي الباقون : يا محمد، ننشدك الشفاعة فأرجع إلى الرب عز وجل فأستأذن فيؤذن لي فأسجد فيقال لي : ارفع رأسك وسل تعطه، واشفع تشفع**، قال : **فأقوم فأثني على الله سبحانه ثناء لم يثن عليه أحد ثناءً مثله فأقول : يارب، قوم من أمتي قد أُمر بهم إلى النار، فيقول : انطلق فأخرج منهم فيقول : يارب، أخرج منهم من قال لا إله إلا الله، ومن كان في قلبه مثقال حبة من إيمان؟** قال : **فيقول : يا محمد، ليست تلك لك، تلك لي**، قال : **فأنطلق فأخرج من شاء الله أن أخرج**. قال : **ويبقى قوم فيدخلون النار، فيُعيِّرهم أهل النار، فيقولون : أنتم كنتم تعبدون الله**

---

(١) انظر : تهذيب السنن (٢/ ١٣٤).

(٢) انظر : النهاية (٢٠/ ١٨٩).

ولا تشركون به شيئًا فما الذي أدخلكم النار؟ قال: **فيحرجون ويحزنون من ذلك**، قال: **فيبعث الله ملكًا بكف من ماء فينضح بها في النار التي فيها الموحدون فلا يبقى أحد من أهل لا إله إلا الله إلا وقعت في وجهه منها قطرة.** قال: **فيعرفون بها ويغبطهم أهل النار، ثم يخرجون فيدخلون الجنة فيقال لهم: انطلقوا فتضيفوا الناس، فلو أن جميعهم نزلوا برجلٍ واحدٍ كان لهم عنده سعة ويسمون المحررين».**

قال ابن كثير رحمه الله بعد أن ساق هذا الحديث وسكت عليه: «وهذا السياق يقتضي تعداد هذه الشفاعة فيمن أمر بهم إلى النار ثلاث مرات ألاَّ يدخلوها، ويكون معنى قوله (فأخرج) أي أنقذ؛ بدليل قوله بعد ذلك «ويبقى قوم فيدخلون النار) والله أعلم بالصواب.

قلت: الحديث الذي ذكره ابن كثير مرسل كما ترى لإرسال عبد الله بن الحارث له. والله أعلم.

رابعًا: شفاعته ﷺ في رفع درجات من يدخل الجنة فيها فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم. وهذه الشفاعة مما وافقت فيه المعتزلة أهل السنة مع الشفاعة العظمى وخالفوا فيما عداها.

وهذه الشفاعة ذكرها شارح الطحاوية[1] وقال بها القاضي عياض[2] والنووي[3] وشيخ الإسلام ابن تيمية[4] وابن

---

(١) انظر: الطحاوية (ص١٩٧).
(٢) انظر: الشفا (١/ ١٣٤).
(٣) انظر: شرح مسلم (٣/ ٣٥).
(٤) انظر: الفتاوى (١٤/ ٣٩٩).

القيم[١] وابن كثير[٢] والحافظ ابن حجر[٣] والسفاريني[٤] ونُقل مثل ذلك عن ابن دحية.

ودليل هذا النوع من الشفاعة ما ثبت في الصحيحين[٥] وعند أحمد والنسائي من رواية أبي موسى الأشعري لما أصيب عمه أبو عامر في غزوة أوطاس، فلما أخبر أبو موسى رسول الله ﷺ بذلك، فتوضأ رسول الله ﷺ ورفع يديه، وقال: «**اللهم اغفر لعبيدٍ أبي عامر، واجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك**».

وعند مسلم في صحيحه من حديث أم سلمة أن رسول الله ﷺ دعا لأبي سلمة بعدما توفي فقال: «**اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المهديين، واخلفه في عقبه في الغابرين، واغفر لنا وله يارب العالمين، وأفسح له في قبره ونوِّر له فيه**». ورواه أحمد وأبو داود والنسائي[٦].

واستدل بعض أهل العلم بما رواه مسلم في صحيحه من حديث أنس أن

---

(١) انظر: تهذيب السنن (٧/ ١٣٤).
(٢) انظر: النهاية (٢٠/ ١٩٢).
(٣) انظر: الفتح (١٣/ ٢٥٠).
(٤) انظر: اللوامع (٢/ ٢١١).
(٥) صحيح البخاري: المغازي، باب غزوة أوطاس (الفتح ٨/ ٤١). صحيح مسلم: فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي موسى وأبي عامر الأشعريين رضي الله عنهما (٤/ ١٩٤٣). النسائي في السنن الكبرى (٥/ ٢٤٠، رقم ٨٧٨١).
(٦) صحيح مسلم: الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر (٢/ ٦٣٤). مسند أحمد (٦/ ٢٩٧). سنن أبي داود: الجنائز، باب تغميض الميت (٣/ ٤٨٧). السنن الكبرى للنسائي (٥/ ٧٧، رقم ٨٢٨٥).

النبي ﷺ قال: «**أنا أول الناس يشفع في الجنة**»[١].

قالوا: وجه الدلالة منه أنه جعل الجنة ظرفًا لشفاعته.

قال الحافظ ابن حجر[٢]: قلت: وفيه نظر.

خامسًا: الشفاعة في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب. ذكر هذا النوع شارح الطحاوية[٣]. وقال بها القاضي عياض[٤] وشيخ الإسلام[٥] وابن القيم[٦] وابن كثير[٧] والسفاريني[٨] وقال: هذه خاصة بالنبي ﷺ كما قال القاضي عياض والإمام النووي، وتردد ابن دقيق العيد في الاختصاص وتبعه الحافظ ابن حجر، وجزم بالاختصاص السيوطي في أُنموذج اللبيب. اهـ

قال ابن كثير في النهاية: ولم أر لهذا شاهدًا فيما علمت، ولم يذكر القاضي عياض له مستندًا فيما رأيت، ثم تذكرت حديث عكاشة بن محصن حين دعا له رسول الله ﷺ أن يجعله من السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والحديث مخرج في الصحيحين. اهـ[٩].

---

(١) صحيح مسلم: الإيمان، باب قول النبي ﷺ «أنا أول الناس يشفع في الجنة» (١/ ١٨٨).
(٢) انظر: الفتح (١٣/ ٢٥١).
(٣) انظر: الطحاوية (ص١٩٧).
(٤) انظر: الشفا (١/ ١٣٥).
(٥) انظر: الفتاوى (١٤/ ٣٩٩).
(٦) انظر: تهذيب السنن (١٠/ ٢٦٩).
(٧) انظر: النهاية (٢٠/ ١٩٣).
(٨) انظر: اللوامع (٢/ ٢١١).
(٩) صحيح البخاري: الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفًا بغير حساب (الفتح ١١/ ٤٠٥).
صحيح مسلم: الإيمان، باب الدليل على دخول طائفة من المسلمين بغير حساب ولا =

قلت: ويستدل عليه بحديث أبي هريرة في الصحيحين وفيه أن النبي ﷺ يقول: «**يا رب، أمتي أمتي، فيقال: يامحمد، أدخل الجنة من أمتك من لا حساب عليه من الباب الأيمن من أبواب الجنة**»[(١)]. اهـ

قال الحافظ ابن حجر[(٢)] بعد أن أورد حديث الصحيحين: ويظهر لي أن دليله سؤاله ﷺ الزيادة على السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب فأجيب.

قلت: ويشير الحافظ إلى ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد والطبراني من حديث أبي أمامة رفعه «**وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفًا، مع كل ألف سبعين ألفًا لا حساب عليهم ولا عذاب وثلاث حثيات من حثيات ربي**»[(٣)].

سادسًا: شفاعته ﷺ في تخفيف العذاب عمن يستحقه: كشفاعته في عمه أبي طالب أن يخفف عنه عذابه، وقد ذكره شارح الطحاوية[(٤)] وقد قال بها القاضي عياض[(٥)] والقرطبي في التذكرة[(٦)] وشيخ الإسلام ابن

= عذاب (١/ ١٩٧).

(١) صحيح البخاري: التفسير سورة بني إسرائيل باب ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ۝٣﴾ (الفتح ٨/ ٣٩٦).

(٢) انظر: الفتح (١٣/ ٢٥٠).

(٣) جامع الترمذي: صفة القيامة، باب (١٢) (٤/ ٦٢٦). ابن ماجه: الزهد، باب صفة أمة محمد ﷺ (٢/ ١٤٣٣). مسند أحمد (٥/ ٢٦٨). المعجم الكبير (٨/ ١٢٩).

(٤) انظر: الطحاوية (ص١٩٧).

(٥) انظر: الشفا(١/ ١٣٤).

(٦) التذكرة (ص٤٠٩).

تيمية[١] وابن القيم[٢] وابن كثير[٣] والحافظ ابن حجر[٤] والسفاريني[٥] وغيرهم، واستدلوا على ذلك بحديث أبي سعيد في الصحيحين[٦] أن رسول الله ﷺ ذُكر عنده عمه أبو طالب فقال: «**لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه**».

قال الحافظ ابن حجر: واستشكل قوله (تنفعه شفاعتي) بقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٨]، وأجيب بأنه خص ولذلك عدوه من خصائص النبي ﷺ. وقيل: معنى المنفعة في الآية يخالف معنى المنفعة في الحديث، والمراد بها في الآية الإخراج من النار، وفي الحديث المنفعة بالتخفيف، وبهذا الجواب جزم القرطبي. وقال البيهقي في البعث[٧]: صحت الرواية في شأن أبي طالب فلا معنى لإنكار من أنكر صحته.

ووجهه عندي أن الشفاعة للكفار إنما امتنعت لورود الخبر الصادق في أنه لا يشفع فيهم أحد وقد ورد الخبر بذلك عام. فورد هذا عليه مورد الخاص على العام، وحمله بعض أهل النظر على أن هذا الكفر من العذاب يكون

---

(١) انظر: الفتاوى (١/ ١٤٤).
(٢) انظر: السنن (٧/ ١٣٤).
(٣) انظر: النهاية (٢٠/ ١٩٣).
(٤) انظر: الفتح (١٣/ ٢٥١).
(٥) انظر: اللوامع (٢/ ٢١١).
(٦) صحيح البخاري: مناقب الأمصار، باب قصة أبي طالب (الفتح ٧/ ١٩٣). صحيح مسلم: الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه (١/ ١٩٥).
(٧) البعث والنشور (ص٦١).

واصلاً إليه إلا أن الله يضع عنه ألوانًا من العذاب على جنايات جناها سوى الكفر تطييبًا لقلب النبي ﷺ، وثوابًا له في نفسه لا لأبي طالب؛ لأن أبا طالب صار بموته على كفره هباءً منثورًا[١]. اهـ

سابعًا: شفاعته أن يؤذن لجميع المؤمنين في دخول الجنة، وقد ذكرها شارح الطحاوية[٢] وقال بها القاضي عياض والقرطبي وابن القيم وابن كثير والسفاريني فيما مضى ذكره من كتبهم وغيرهم من أهل العلم.

واستدلوا على ذلك بما ثبت في صحيح مسلم[٣] عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «**أنا أول الناس يشفع في الجنة**».

وفي رواية عن أنس أيضًا عند مسلم قال: قال رسول الله ﷺ: «**آتي باب الجنة يوم القيامة فأستفتح فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد. فيقول: بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك**»[٤].

ثامنًا: شفاعته ﷺ في أهل الكبائر من أمته ممن دخل النار فيخرجون منها: وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث عن النبي ﷺ وقال بها أهل السنة قاطبة، ولم يخالف فيها إلا الخوارج والمعتزلة، وهذه الشفاعة تشاركه فيها الملائكة والنبيون والمؤمنون أيضًا.

وقد مرَّ معنا أدلة هذه الشفاعة في بداية الفصل، وقد أجمع أهل السنة بلا

---

(١) انظر: الفتح (١٣/ ٢٥٤).
(٢) انظر: الطحاوية (ص١٩٨).
(٣) صحيح مسلم: الإيمان، باب قول النبي ﷺ «أنا أول الناس يشفع في الجنة» (١/ ١٨٨).
(٤) صحيح مسلم (المصدر السابق).

مخالف على ثبوت هذه الشفاعة للنبي ﷺ وغيره كما مرّ(١).

تنبيه: الخاص بالنبي ﷺ في الشفاعات الماضية هي الشفاعة العظمى، والشفاعة لأهل الجنة أن يدخلوها، وشفاعته في تخفيف العذاب عن عمه أبي طالب. وما عدا هذه الثلاث فيشركه فيها غيره.

فائدة: ثم إن أهل العلم اتفقوا على أن للشفاعة شرطين:

الأول: الإذن للشافع أن يشفع؛ لقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

الثاني: رضا الله عن المشفوع؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

ثم إن هناك شفاعات أخرى من غير الرسول ﷺ، كشفاعة الملائكة وشفاعة الأنبياء عليهم السلام، وشفاعة المؤمنين، وشفاعة الشهداء، وشفاعة أولاد المؤمنين، وشفاعة القرآن، وشفاعة الصيام، وشفاعة المدينة فيمن صبر على لأوائها، وشفاعته لأهل مكة وأهل الطائف(٢).

وسبب عدم ذكر ما مضى في أنواع الشفاعة الماضية؛ لأنها لا تخلو أن تندرج تحت أي نوع من أنواعها الثمانية كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح. والله أعلم.

* * *

---

(١) وللاستزادة حول هذا النوع فارجع إلى الشفا للقاضي عياض، وشرح مسلم للنووي، والتذكرة للقرطبي، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام، وتهذيب السنن لابن القيم، والنهاية لابن كثير، وفتح الباري لابن حجر، واللوامع للسفاريني وغيرها.

(٢) كما عند البزار والطبراني كما في الفتح (١٣/ ٢٥١).



مناقشة الدكتور مصطفى محمود حول كتابه

وأخيرًا أدعك أيها القارئ أمام مقالات الدكتور في إنكار الشفاعة سأوردها مرتبة معزوة إلى صفحات كتابه. وأضيف إليها تعليقًا مختصرًا إما ردًا عليه، أو بيانًا لتناقض إيراداته، أو ضرب بعض كلامه ببعض، وليس قصدي أولاً وأخيرًا في إيراد ذلك إلا نصحًا لله ولرسوله ﷺ، ثم نصحًا له وبيانًا لتخبطه واضطراب إيراداته، وذلك كله على سبيل الارتجال أو شبه الارتجال في غالب الأحوال بسبب ضيق في الوقت ومزاحمة غير هذا الكتاب معه.

فأقول وبالله التوفيق:

١ـ قال في (ص٧): «**وغاية غايتنا هي أن نسجد ونقترب**».

قلت: هذا التعبير لا يليق إذ ليست الغاية أو غاية الغاية أن تسجد فحسب؛ بل إن الغاية أن تعبد الله حق عبادته كما أراد الله ذلك بقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦]، وللألفاظ دور في صحة المعنى من عدمه، والسلف الصالح رحمهم الله يراعون ذلك أشد المراعاة، ولذلك انتقد بعض أهل العلم المفسر جار الله الزمخشري حينما قال في تفسيره الكشاف لقوله تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥] قال: أي فوز أعظم من دخول الجنة. اهـ

وظاهر هذا الكلام غير لافت، لكن بعض من يعرف منهج الزمخشري وأنه ممن ينكرون رؤية الرب تبارك وتعالى في الجنة، جعل دخولها أعظم

الفوز، والحق أن رؤيته جل وعلا هي أعظم فوزًا من مجرد الدخول.

ولقد صدق من قال:

وبعد فجار الله دق اعتزاله ودس في الكشاف ما ليس يكشف

٢ـ قال في مقدمة كتابه (ص١١): «**بينما تروي لنا الأحاديث النبوية أن محمدًا عليه الصلاة والسلام يقف شفيعًا يوم القيامة للمذنبين ولأهل الكبائر من أمته وأن الله يقبل شفاعته... وتواتر الأحاديث بهذا المعنى... إلخ**».

قلت: لقد رأيت أيها القارئ كيف قال: «وتواتر الأحاديث» ومع ذلك فهو ينكرها، ومعلوم أن التواتر يفيد العلم الضروري بالاتفاق، فإذا كانت المعتزلة وأشباهها يردون خبر الآحاد وهي طامة كبرى، فإن الدكتور مصطفى محمود يتبع ذلك بالتواتر فيرده في مسألة الشفاعة كما ترى.

لعل الدكتور لم يقنع بمنهج جمهور المعتزلة فآلى على نفسه إلا أن يأخذ بما يزعمه إبراهيم النظام أحد رءوس المعتزلة: «بأن الخبر المتواتر مع خروج ناقليه عند سامع الخبر عن الحصر، ومع اختلاف همم الناقلين، واختلاف دواعيها يجوز أن يقع كذبًا»[١].

ألا فليت شعري: هلا أخذ الدكتور بما ذكره أبو محمد بن حزم[٢] عن الخبر المتواتر حيث قال: «وهذا خبر لم يختلف مسلمان في وجوب الأخذ به، وفي أنه حق مقطوع على غيبه...» اهـ. أو على أقل تقدير إن كان ولابد

(١) انظر: الفرق بين الفرق (ص١٤٣).

(٢) انظر: الإحكام لابن حزم (١/ ١٠٤).

سائرًا على خطى المعتزلة وأشباههم فليأخذ بقول شيخهم القاضي عبد الجبار[١] حيث يقول في تقسيمه للأخبار أن منها: «ما يعلم صدقه اضطرارًا كالأخبار المتواترة».

٣- وقال في (ص١١): **«ويقف المسلمون أمام الاختيار الصعب بين النفي القرآني - أي للشفاعة - وبين ما جاء في السنة»** اهـ.

قلت: يريد بالنفي القرآني مثل قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٨]، وغيرها من الآيات النافية. ويصف أن الجمع بين السنة والقرآن في هذه المسألة «الاختيار الصعب» على حد قوله. فإذا كان هو لم يفقه الجمع بين الأمرين، فلماذا يتهم المسلمين بذلك في قوله: «ويقف المسلمون» هل اطلع على أقوالهم، أو عمل استفتاءً ليرى النسبة الكبرى لهم أم أن ذلك تحكمًا عقليًا جعل نفسه من خلاله أنه يمثل المسلمين. بل ويقول (المسلمون) بأل التعريف التي تفيد الاستغراق أو الجنس أو العهد أيًا كان ذلك. ولو أنه قال: بعض المسلمين، لربما كان له وجهه مع التسليم جدلاً.

٤- ويقول في (ص١٢) مشيرًا إلى أنه يعرض هذا الكتاب لتبيين وجهة نظر المؤيدين والمعارضين: **«وبين إسلام أهل التفويض الذين آثروا إسلام قيادهم وقبولهم ما جاء في القرآن والسنة دون جدل ودون محاولة زج العقل في قضايا هي غيب، وهي شأن محجوب من شئون الآخرة لا يستطيع العقل أن يحيط بأسراره»**.

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص٧٧٨).

قلت: ليت الدكتور انتهى بنفسه إلى هذا الكلام فقد أحسن من انتهى إلى ما علم، وهلا لنفسه كان ذا التعليم، ولكن لا أقول إلا كما قال أبو العلاء المعري:

وهكــذا إقــرار الفتــى لازم لــه وفي غيره لغو كما جاء شرعنا

فلماذا لم يلزم نفسه بإسلام أهل التفويض ـ على حد زعمه ـ ومن هم أهل التفويض؟ لقد وصفهم الدكتور بأنهم هم الذين آثروا إسلام قيادهم وقبولهم ما جاء في القرآن والسنة. . . ولكن يالله العجب كيف يذكر منهج من وصفوا بذلك ثم يذهب إلى غيره أو يشوش فكر غيره، وكأن المسألة هكذا سبهللاً، لا زمام لها ولا خطام، ولقد أحسن من قال:

ليت الذي لم يكن بالحق مقتنعًا يخلي الطريق ولا يؤذي من اقتنعا

٥ـ ويقول في (ص١٢): «**ونترك للقارئ أن يختار مكانه وموقعه الذي يرتاح إليه بين جميع الفرقاء**» اهـ.

قلت: من هو القارئ حتى يختار؟ وعلى أي أساس يختار القارئ مكانه؟ وما حجم هذا الاختيار وما ميزانه؟ كل ذلك لم يبينه الدكتور. فلا أدري ألا يعلم أنه لا مكان لرأي ولا لعقل ولا لهوى إلا حيث أراد الله ورسوله، وأن الله تعالى يقول: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]، ويقول تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]. ولا شك أن الشفاعة فيما قضاه الله وبلَّغها رسوله ﷺ وبلَغَنا ذلك بالتواتر، فهل يبقى القارئ مخيرًا بين القبول والرد؟!

وإن كان الدكتور يخيِّر القراء فلعل ذلك يدل على شكه في الأمر وإلا لما

خير، ثم إذا كان هو محتارًا أو شاكًا فلا ينبغي أن يقيس الناس عليه، بل ربما كان لسان حال الناس معه كما روى ابن بطة بسنده[(١)] عن ابن وهب قال: سمعت مالكًا يقول: كان ذلك الرجل إذا جاءه بعض هؤلاء، أصحاب الأهواء قال: «أما أنا فعلى بينة من ربي وأما أنت فشاك، فاذهب إلى شاك مثلك فخاصمه» اهـ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فمن أنكر شفاعة نبينا ﷺ في أهل الكبائر فهو مبتدع ضال كما ينكرها الخوارج والمعتزلة»[(٢)]. ونسب ابن القيم إلى المعتزلة أنهم ردوا النصوص الصريحة المحكمة الواردة في ثبوت الشفاعة للعصاة من المؤمنين بالمتشابه من قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾[(٣)].

٦ـ يقول في (ص١٥): «**في دنيانا الفوز بالأغلبية... إلى أن يقول: وأن تكون مع الأغلبية معناها أن تكون مع الحق ومع أهل الصدارة، هذا حال الدنيا، أما حال الآخرة فيعلمنا ربنا أن الأغلبية على ضلال**» اهـ.

قلت: هذا جهل منه بكلام ربه جل وعلا، بل حتى في الدنيا أهل الضلال أكثر من أهل الإسلام، وما حجم المسلمين بالنسبة لغيرهم في هذا العصر على سبيل المثال إلا الربع يزيد قليلاً أو ينقص، والله جل وعلا يقول عن الدنيا: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام:

(١) انظر: الإبانة (٢/ ٥٠٩).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٤١).
(٣) انظر: إعلام الموقعين (٢/ ٢٢١).

١١٦]، ويقول تعالى: ﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [يوسف: ١٠٣]. والمرء المسلم ينبغي أن يأخذ بالحق ويثبت عليه ولو كان وحده، وليس للقلة والكثرة ميزان في شريعتنا ما لم يكن الحق هو الفاصل في هذا، ولقد أحسن من قال:

الحر من خرق العادات منتهجًا   نهج الصواب وإن جاف الجماعات

٧ـ ويقول في (ص١٦): وهو يذكر أن الداخلين للجنة فئة قليلة هي عبارة عن صفوة الصفوة، ثم يقول: «**ولن يجرؤ صوت أن يرتفع أمام هذه الانتقائية الربانية الصارمة. . . حتى الملائكة. . . لايتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صوابًا، ولا يشفعون إلا لمن ارتضىٰ**».

قلت: انظر إلى تناقض هذا الرجل يجمع كتابه كله في إنكار شفاعة محمد ﷺ لأمته، ثم يقول هنا عن الملائكة: ﴿ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، ونحن نقول: إن النبي ﷺ لا يشفع إلا لمن ارتضى الله. فالله المستعان.

٨ـ ثم يواصل الدكتور تخبطه وجهله؛ ففي (ص١٦) حينما يلمز أحاديث النبي ﷺ وأنه سوف يخرج من النار كل من قال لا إله إلا الله ولو زنا ولو سرق رغم أنف أبي ذر. ثم يقول: «**هكذا يقول الحديث وهو ما يخالف صريح القرآن؛ فالقرآن يقول في محكم آياته: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾** [النساء: ١٤٥]» اهـ.

قلت: هذا من جهله هداه الله؛ إذ إن هذا لا إشكال فيه لأن من زنا أو سرق لم يخرج عن ملة الإسلام وليس هو منافقًا خالصًا، وهو مرادنا هنا حيث إنهم قد يكونون من أهل الشفاعة، أما من كان خارج الإسلام كالمنافق

والمشرك فهذا لا يقبل منه صرف ولا عدل، وهو من المخلدين في النار، فلا تناقض إذًا بين الحديث والآية.

وعلى الدكتور ألا يخوض فيما لا يعرف، وليقرأ قول القائل:

إذا لم تستطع شيئًا فدعه   وجاوزه إلى ما تستطيع

وأما دعوى الدكتور أن حديث الشفاعة يخالف ظاهر القرآن، فهذا قول باطل؛ فقد قال الأصبهاني رحمه الله: وقول من قال: تعرض السنة على القرآن فإن وافقت ظاهره وإلا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث، فهذا جهل لأن سنة رسول الله ﷺ مع كتاب الله عز وجل تقوم مقام البيان عن الله عز وجل، وليس شيء من سنن رسول الله ﷺ يخالف كتاب الله ... إلخ[١]. اهـ.

وقد حذَّر النبي ﷺ أشد الحذر من الوقوع في مثل هذا؛ فقد صحَّ عند أحمد وغيره من حديث أبي عبيد الله بن أبي رافع أن النبي ﷺ قال: «**لا أعرفن ما بلغ أحدكم عني حديث من حديثي قد أمرت فيه أو نهيت وهو متكئ على أريكته، فيقول: لا حاجة لي به، هذا القرآن ما وجدنا فيه اتبعناه، وما لم نجد فيه لم نتبعه**»[٢]. وقد قال عمر رضي الله عنه: «سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن؛ فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله»[٣].

---

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (٢/ ٣٩٧).

(٢) مسند أحمد (٤/ ٨)، سنن أبي داود، كتاب السنة، باب لزوم السنة (٥/ ١٢)، المستدرك للحاكم (١/ ١٠٨).

(٣) انظر: الشريعة للآجري (٢/ ٥٢٨).

ولزيادة البيان في مسألة معارضة السنة بالقرآن، راجع كتابي «**الاستقراء في نصر السنة النبوية**». والله الهادي إلى سواء السبيل.

٩ـ في (ص١٧) يقول عن قول لا إله إلا الله باللسان مرة أو مرات أو طول العمر: «**لن يغني شيئًا، ولا يحقق لصاحبه نجاة ولا فلاحًا إلا إذا صادق القلب وصادقت الجوارح وأكدت الأفعال على هذا القول، وهو ما لم يرد له ذكر في الحديث**» اهـ.

قلت: الشاهد من قوله هو «**ما لم يرد له ذكر في الحديث**» وهذا من جهله بسنة النبي ﷺ، ولعجزه عن التنقيب والبحث حتى يجد بغيته، وأقول للدكتور: إن ما نفيته قد ورد ذكره في الحديث مقيدًا، وذلك فيما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث معاذ رضي الله عنه وفيه قوله ﷺ: «**ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله صدقًا من قلبه إلا حرمه الله تعالى على النار . . .**» الحديث. فهنا قال: «**صدقًا من قلبه**» وهو ما نفاه الدكتور في كتابه، بل وفي الصحيحين من حديث عتبان بن مالك: «**فإن الله حرَّم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله**».

قال القرطبي في المُفهم على صحيح مسلم: باب لا يكفي مجرد التلفظ بالشهادتين بل لابد من استيقان القلب.

١٠ـ يتمادى الدكتور في جهله وتخبطه ويقول في معرض استنكار شفاعة الرسول ﷺ لأمته (ص١٧): «**والنبي يشكو أمته في القرآن ولا يتوسط لمذنبيها، فيقول لربه**: ﴿يَٰرَبِّ إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا ۝٣٠﴾ **وهي شكوى صريحة. . . وكلام مناقض لأي شفاعة**» اهـ.

قلت: ما ذكره الدكتور هو ما يسميه أهل الأصول بالجهل المركب، وهو

تصور الشيء على خلاف ما هو به فهذا جهل، ويعتقد أنه على صواب، وهذا جهل آخر؛ فلذلك صار جهلاً مركبًا.

ولقد صدق من قال:

جهلت ولم تدر بأنك جاهل فمن لي من يدري بأنك لا تدري
إذا كنت لا تدري ولم تك بالذي يسائل من يدري فكيف إذًا تدري

نسأل الله الهداية للدكتور والتبصر في الدين. كيف بيَّن أن الآية مناقضة تمامًا لشفاعته ﷺ. ومعلوم أن المتناقضين عند المنطقيين هما ما لا يجتمعان ولا يرتفعان.

قال الأخضري في سلم المنطق:

تناقض خلف القضيتين في كيف وصدق واحد أمر قفي

ولرد ما ذكره الدكتور أقول: لا تعارض بين الآية وبين شفاعته ﷺ لأمته؛ لأن الآية ليست واردة في حق المؤمنين، وإنما هي في معرض شكواه ﷺ على قومه المشركين، وسأورد كلام ابن جرير الطبري[1] حيث يقول رحمه الله عن هذه الآية: «يقول تعالى ذكره: وقال الرسول يوم يعض الظالم على يديه: يارب، إن قومي الذين بعثتني إليهم لأدعوهم إلى توحيدك اتخذوا هذا القرآن مهجورًا.

ثم ذكر ابن جرير أقوالاً في معنى الهجران فذكر منها قولهم: إنه سحر، وإنه شعر. وبعضهم قال: إنه خبر عن المشركين أنهم هجروا القرآن وأعرضوا عنه ولم يسمعوا له.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٩/ ٢٦٤).

ثم قال الطبري رحمه الله بعد سرد الأقوال ومنها أن المراد أن كفار قريش لا يريدون أن يسمعوه وإن دعوا إلى الله قالوا: لا . . . إلخ. قال أبو جعفر: وهذا القول أولى بتأويل ذلك، وذلك أن الله أخبر عنهم وقال: ﴿لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦] وذلك هجرهم إياه. اهـ.

قلت: وبهذا يتبين للدكتور أن أحدًا من المفسرين المعتبرين لم يقل إن هذه الشكوى على المؤمنين.

١١ـ وقال في (ص١٨) في معرض بيان إنكاره للشفاعة وأنها لا فائدة منها، وأن الأولى والحل الوحيد ألا يوقع الله عباده في الذنوب أصلاً، أو أن يفتح لهم باب التوبة قبل أن يموتوا فيقول: «**إذن الوسيلة الوحيدة للنجاة من العقاب هي أن يقي ربنا عباده من الوقوع في السيئات أصلاً، أو يفتح لهم باب التوبة في حياتهم إذا تورطوا فيها**» اهـ.

قلت: هذا اعتراض على أمر الله وقدره، إضافة إلى أن الدكتور في هذا المقام ينحى منحى المعتزلة في واحد من أصولهم الخمسة وهو إنفاذ الوعيد: أي أن الله إذا أوعد بعض عبيده وعيدًا فلا يجوز أن لا يعذبهم ويخلف وعيده؛ لأنه لا يخلف الميعاد، فلا يعفو عمن يشاء، ولا يغفر لمن يريد عندهم!! ولقد قال القائل:

ما للعباد عليه حق واجب ... كلا ولا سعي لديه ضائع
إن عذبوا فبعدله أو نعموا ... فبفضله وهو الكريم الواسع[1]

١٢ـ وقال في (ص١٩): «ولكن المسلمين الذين عُرفوا بالاتكالية قد

(١) انظر: شرح الطحاوية (ص٢٠٢ـ٥٢٥).

باتوا يفعلون كل منكر ويرتكبون عظائم الذنوب. . .» اهـ.

قلت: هذا تجني على المسلمين؛ فهو يصفهم جميعًا بأنهم باتوا جميعًا يفعلون كل منكر. ومعلوم أن هذا يشمل جميع المنكرات؛ لأن كلمة «منكر» نكرة في سياق الإثبات وهي لاتعم، ولكنها اكتسبت العموم بدخول لفظة «كل» عليها. فهل يقول عاقل مثل هذه التهم ويرمي بها جميع المسلمين؟! هدى الله الدكتور ورده إلى جادة الصواب. . . آمين.

١٣ـ ويقول في (ص٢٠) استطرادًا لإنكاره الشفاعة وأن إثباتها يستلزم التدخل في حكم الله الذي قضى على المشفوع له بالنار: **«ومن ذا الذي يجرؤ أن يعدِّل حكمًا حكم به ربُّ العالمين»** اهـ.

قلت: لا إشكال في أن ذلك ليس ردًا لحكم الله؛ لأن الحكم الذي قضاه الله أن هؤلاء يعذبون في النار مدة كذا وكذا، ثم يخرجون منها بالشفاعة، فيكون الأمر قد وافق حكم الله ولم يتغير؛ لأنه سبحانه وتعالى هو الذي أراد هذا ولا يكون إلا ما يريد.

١٤ـ ويقول في (ص٢١) مستدلاً بآية من القرآن في إنكار الشفاعة ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ۝٤﴾ **فأضاف في هذه الآية حرف (من) وهو نفي قطعي لأي نوع من ولي أو شفيع**. اهـ.

قلت: لا إشكال هنا، فأهل السنة يقولون بهذا ولكن ليس كما يريد الدكتور؛ لأن الجميع متفقون على أنه لا أحد يشفع من دون الله أو إذنه كما مرَّ معنا في شروط الشفاعة، فمن لم تتحقق فيه شروط الشفاعة فإن هذه الآية تنطبق عليه. إذًا لا محل لإيراد الدكتور لهذه الآية هنا، وهذا من قصور فهمه.

١٥ـ وقال في (ص٢٣) مؤكدًا على التشكيك في السنة وأنها تحتاج إلى

تمحيص، وأنه قد دُسَّ على السنة، وأن النبي ﷺ قد سُحر، وأن جبريل قد أخرج له لفافة السحر من البئر... ثم يقول: «**وهو كذب صراح بشهادة القرآن... بما روي على لسان الكفار اتهامًا للنبي عليه الصلاة والسلام** ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾﴾» اهـ.

قلت: إذا كان حديث سحر النبي ﷺ كذب صراح، وأنه يعارض ظاهر القرآن!! فأقول: إن الدكتور ـ هداه الله ـ جاهل جهلاً صريحًا، وما فهم هذا الفهم إلا من قبل جهله، ولقد صدق من قال:

وكم من عائب قولاً صحيحًا وآفته من الفهم السقيم

ثم إن الدكتور يقول: «بما روي» وهذه لا تقال في حق القرآن المتواتر، وإنما هي صيغة تمريض في رواية الأحاديث؛ فالصواب أن يقال: «بما قال الله في كتابه».

وللجواب على ما ذكر الدكتور أقول: إن إنكاره لسحر النبي ﷺ إنما أخذه ممن سبقه أمثال الشيخ «محمد عبده»، والذي وصف فيه الشيخ محمد عبده من أثبت أن النبي ﷺ قد سُحر بـ «الخبال».

وسار على خطى محمد عبده في إنكار أنه ﷺ قد سُحر «حسين هيكل» و«سيد قطب» وغيرهم[1].

وعودًا على ما أردته من الإجابة عن قول الدكتور في إنكار سحر النبي ﷺ وأنه يتعارض مع القرآن؛ أجيب بما أجاب به العلامة محمد الأمين الشنقيطي

---

(١) انظر ما يتعلق بموقف الشيخ محمد عبده وسيد قطب وحسين هيكل وغيرهم تجاه بعض نصوص السنة في كتابي «**الاستقراء في نصر السنة النبوية**».

رحمه الله من كتابه في التفسير ما حاصله بعد ذكر الحديث، وأنه أخرجه الشيخان في صحيحيهما وأحمد وابن ماجه والنسائي: «وهذا الحديث الصحيح الذي هو في أعلى درجات الصحيح السبع لاتفاق الشيخين عليه وغيرهما، غير مصادم لنص القرآن الذي هو قوله تعالى إخبارًا عن قول الكفرة: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾﴾، لأن المراد عندهم أنه مجنون، فهو كقولهم: «إن هو إلا رجل مجنون».

وحاشاه عليه الصلاة والسلام من ذلك، وإن قدر ضعيف العقيدة أن ظاهر قوله تعالى في الآية السابقة يصادم هذا الحديث، فقولهم هذا الذي ذكر الله عنهم في القرآن كان قبل قصة سحر اليهودي للنبي ﷺ الذي مرض بسببه - كما عرفنا - وبه تعلم أنه لا منافاة بين الآية المذكورة وبين سحر اليهودي له عليه الصلاة والسلام»(١).

فلا أدري بعد هذا أيسلم الدكتور بما ذكرنا؟ أم يقول كما قال أبو الهذيل العلاف المعتزلي حيث زعم «أن الحجة من طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام وفيما سواها لا تثبت بأقل من عشرين نفسًا فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر»!!(٢).

١٦- وفي (ص٢٤) استشهد الدكتور على إنكار أنه ﷺ قد سُحر بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧].

قلت: المراد يعصمك من الناس في التبليغ؛ لأن أول الآية جاء فيها قوله

---

(١) انظر: أضواء البيان (٤/ ٣٩٩).

(٢) انظر: الفرق بين الفرق (ص١٢٨).

تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ ﴾. أما في حال الاعتداء فقد ثبت أنه ﷺ ألقي عليه سلا الجزور، وجذبه الأعرابي ببردته، وكُسرت رباعيته، وشُجَّ ﷺ ورُمي بالحجارة.

تنبيه: والعجب كل العجب أن الدكتور عندما يورد الآيات فإنه لا يأتي بذكر لأحد من المفسرين، أو أن ينقل من كتب التفسير لا من قريب ولا من بعيد، وإنما يكتفي بفهمه هو دون غيره.

١٧ـ وذكر في (ص٣١): «**أن القرآن ينفي إمكانية خروج من يدخل النار في الكثير والعديد من آياته من الكفار ومن المسلمين أيضًا**»، ثم استشهد أولاً بقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٧﴾ ﴾. ثم أخذ يسرد جملة الآيات.

قلت: أجيب على ما ذكره الدكتور بكلام أنقله عن الإمام أبي بكر محمد ابن الحسين الآجري(١) في كتابه(٢) حيث يقول: «حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي قال: حدثنا سنان بن فروخ قال: حدثنا مبارك بن فضالة قال: حدثنا يزيد بن صهيب قال: «مررت بجابر بن عبد الله، وهو في حلقة يحدث أناسًا، فجلست إليه، فسمعته يذكر أناسًا يخرجون من النار، قال: وكنت يومئذٍ أنكر ذلك، قال: قلت: والله ما أعجب من الناس، ولكن أعجب منكم أصحاب رسول الله ﷺ، يقول الله عز وجل: ﴿ يُرِيدُونَ أَن

(١) المتوفى سنة (٣٦٠هـ).
(٢) انظر: الشريعة (ص٣٣٤).

يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٧﴾ ﴾ فانتهرني أصحابه وكان أجلهم، فقال: دعوا الرجل، ثم قال: إنما قال الله عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٣٦﴾ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٧﴾ ﴾. قال: أو ما تقرأ القرآن: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٩﴾ ﴾.

ثم قال الآجري رحمه الله: إن المكذب بالشفاعة أخطأ في تأويله خطأ فاحشًا، خرج به عن الكتاب والسنة، وذلك أنه عمد إلى آيات من القرآن نزلت في أهل الكفر، أخبر الله عز وجل أنهم إذا دخلوا النار أنهم غير خارجين منها، فجعلها المكذب بالشفاعة في الموحدين، ولم يلتفت إلى أخبار رسول الله ﷺ في إثبات الشفاعة أنها إنما هي لأهل الكبائر، والقرآن يدل على هذا، فخرج بقوله السوء عن جملة ما عليه أهل الإيمان، واتبع غير سبيلهم، قال الله عز وجل: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ ﴾.

فكل مَنْ ردَّ سنن رسول الله ﷺ وسنن أصحابه، فهو ممن شاقق الرسول وعصاه، وعصى الله عز وجل بتركه قبول السنن، ولو عقل هذا الملحد وأنصف من نفسه، علم أن أحكام الله عز وجل وجميع ما تعبد به خلقه إنما تؤخذ من الكتاب والسنة» اهـ.

قلت: ولا تعليق على كلام الآجري رحمه الله فهو بتمامه ينص بالمقصود وكأنه ردٌّ مفصلٌ على من أردت الرد عليه!!.

١٨ـ قال في (ص٣٣): «**فكل من يدخل النار تتأبد إقامته فيها، ولا**

يوجد في القرآن حكاية التعذيب لأجل محدود في جهنم ولا فكرة «المطهر» التي نقرأها في كتب إخواننا المسيحيين. . . » اهـ.

قلت: لي على ما ذكر الدكتور جوابان:

الجواب الأول: قوله «إخواننا المسيحيين» يجاب عليه بأمرين:

الأمر الأول: أنه لم يرد في القرآن ذكر المسيحيين، وإنما جاء في جميع آيات القرآن بلفظ «النصارى».

الأمر الثاني: أن المسيحيين على حد زعمه «النصارى» على المعنى الصحيح لا يجوز أن نطلق عليهم لفظ إخواننا؛ لأن الأخوة لا تكون إلا أخوة نسب، أو أخوة رضاع، أو أخوة في الدين ـ وهو الذي عليه الولاء والبراء ـ والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]، ومفهوم الآية أنهم إذا لم يفعلوا ما ذكره الله فليسوا إخوانًا لنا في الدين.

الجواب الثاني: أما ما ذكره بأنه لا يوجد في القرآن حكاية التعذيب إلى أجل محدود؛ فهذا مخالف لصريح القرآن وأحاديث النبي ﷺ في ثبوت شفاعته في أهل الكبائر من أمته كما مضى ذكره في أنواع الشفاعة.

وأما صريح القرآن فمثل قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]، وقال: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ [النبأ: ٢٣] بل إن من أصح ما يمكن أن يقال هو ما صحَّ عن النبي ﷺ كما في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: **«إني لأعلم آخر أهل النار خروجًا منها، وآخر أهل الجنة دخولاً الجنة، رجل يخرج من**

النار حبوًا. . . » الحديث[١] .

وأختم هذا الرد بما ذكره الحافظ ابن حجر[٢] فلعله يفي بالمقصود، يقول رحمه الله: «تمسك بعض المبتدعة في دعواهم أن من دخل النار من العصاة لا يخرج منها لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾ ﴾ [الجن: ٢٣]، وأجاب أهل السنة بأنها نزلت في الكفار، وعلى تسليم أنها في أعم من ذلك فقد ثبت تخصيص الموحدين بالإخراج». اهـ. والله أعلم.

١٩ـ وقال في (ص٣٤) بعد إيراده آيات نفي الشفاعة، والتي جعلها مناقضة تمامًا لمرويات الأحاديث حتى قال: «**مما يؤكد أن هذه الأحاديث موضوعة ولا أساس لها من الصحة، ولا يمكن أن تكون صدرت عن النبي ﷺ**».

قلت: هذا من إجحافات الدكتور ـ هداه الله ـ كيف يملك هذه الجرأة في رد أحاديث مروية في الصحيحين وغيرهما، وكيف يجزم جزمًا قاطعًا بأن النبي ﷺ لا يمكن أن تكون صدرت عنه ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ ﴾!!.

وحاصل الأمر: أن الدكتور وصف ما في الصحيحين من أحاديث الشفاعة بأنها موضوعة، ولا يُعرف أن هناك ممن يعتمد قوله وصف شيئًا من

---

(١) صحيح البخاري: الرقاق، باب صفة الجنة والنار (الفتح ١١/ ٤١٨). صحيح مسلم: الإيمان، باب آخر أهل النار خروجًا (١/ ١٧٣).

(٢) انظر: الفتح (١٣/ ٢٦٦).

أحاديث الصحيحين بالوضع غير ابن حزم عفا الله عنه، حكم على حديث مسلم خاصة بالوضع وقد ردَّه بعض الحفاظ في جزء مفرد كما ذكر ذلك السخاوي[١].

وقد نقل السخاوي أيضًا عن جماعة من أهل العلم: **إجماع أهل صنعة الحديث على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها**[٢].

وإن مما يؤسف له أن الدكتور ـ هداه الله ـ لم يكتف بتضعيف حديث أو حديثين من أحاديث الشفاعة، بل إنه أتى بعبارة تقضي على جميع الأحاديث وذلك حين قال في (ص٣٤): «**وهذا يؤكد أن كل ما ذكر عن إخراج الرسول عليه الصلاة والسلام بشفاعته للبعض من النار وإدخالهم الجنة مشكوك في صحته**» اهـ.

ثم إن الدكتور مصطفى ليس من أهل الحديث ولا من أهل التخصص الشرعي، فكيف يخوض فيما لا يعلم ويطلق العبارات هكذا جزافًا!!.

ولكني لا أقول إلا كما قال الحافظ ابن حجر معقبًا على الكرماني شارح البخاري حينما تكلم في حديث على غير ما هو الصحيح، فقال الحافظ ابن حجر: «**وإذا تكلم المرء في غير فنه أتى بهذه العجائب**»[٣].

---

(١) انظر: شرح فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي (١/ ٥٢).

(٢) انظر: فتح المغيث للسخاوي (١/ ٥٢)، الباعث الحثيث لابن كثير شرح العلامة أحمد شاكر وتحقيق العلامة الألباني (١/ ١٢٥).

(٣) انظر: فتح الباري (٣/ ٥٨٤).

٢٠ـ وقال في (ص٣٥): «**وشفاعة الملائكة للبعض في القرآن لا تأتي أبدًا سابقة للحكم الإلهي بالعفو بل تأتي بعده ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ فالحكم الإلهي بالعفو يأتي أولاً، وتكون شفاعة الملائكة أشبه بالبشارة**» اهـ.

قلت: هذا تحكم منه في التفسير، ولم يُنقل عن أحد المفسرين أنه قال بذلك، ولم أر من قال بمثل ما قاله الدكتور من المفسرين حسب البحث والاستقراء، بل إن الذي ذكره المفسرون حول هذه الآية قول ابن عباس في قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ هم أهل شهادة أن لا إله إلا الله، وقال مجاهد: هم كل من رضي الله عنه، والملائكة يشفعون غدًا في الآخرة كما في صحيح مسلم وغيره، وفي الدنيا أيضًا فإنهم يستغفرون للمؤمنين ولمن في الأرض كما نص عليه التنزيل» اهـ[1].

٢١ـ وذكر في (ص٣٧) كلامًا غريبًا بيّن تناقضه وتخبطه في الطرح، حيث يقول عن الله جل وعلا: «**هو وحده الملجأ والملاذ وجمعية الشفاعة بأسرها في يده، فهو وحده صاحب العلم المحيط، وهو وحده أرحم الراحمين، ولا يستطيع مخلوق أن يدعي أنه أكثر رحمة بعباد الله من الله أو أعلم بهم منه، فهو وحده عالم الغيب والشهادة. . .**» اهـ.

قلت: كل ما ذكره الدكتور إنما هو في الحقيقة رد عليه شعر بذلك أو لم يشعر؛ لأن من رحمة الله بعباده أن قضى بالشفاعة لهم في الآخرة، والله جل وعلا أعلم بحكمته وعدله ورحمته من مصطفى محمود.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٨/ ٤٢٨)، تفسير القرطبي (١١/ ٢٤٨).

٢٢ـ ويقول في (ص٣٧): «**وإذا كان الهدف من شفاعة الشفعاء هو إضافة معلومة عن عذر الذنب وظروفه، فالله تعالى أعلم بظروفه من أي مخلوق . . .**» اهـ.

قلت: ما ذكره الدكتور إنما هو بيان لعموم جهله في كتابه للقراء؛ لأنه يظن أن في الشفاعة إضافة علم إلى الله كان خافيًا عنه. وإذا كان الأمر كذلك فليجب الدكتور عن معنى محاسبة الله لخلقه وهو أعلم بهم، وما معنى قوله تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ وهو سبحانه يعلم ذلك، إضافة إلى أن الدكتور قد استشهد بهذه الآية في (ص٣٦).

وما معنى سؤاله للملائكة كما في الحديث الصحيح عن الملائكة السياحين حينما يقول الله وهو أعلم: «**كيف تركتم عبادي . .**» الحديث.

٢٣ـ قال في (ص٣٧): «**ولا يملك الكل إلا أن ينتظر ما تنطق به المشيئة**» اهـ.

قلت: لا ينسب النطق إلى المشيئة، فالمشيئة من صفات الله تعالى، وكلامه سبحانه صفة من صفاته، والصواب أن يقال ما يتكلم به الله. فلا يقال: ما تتكلم به مشيئته، أو ما تتكلم به رحمته أو حكمته أو غضبه . . وهكذا.

٢٤ـ وفي (ص٣٧) يواصل التناقض فيقول: «**وتبقى بعض حالات مفوض أمر أصحابها إلى الله عز وجل وحده مثل ما جاء في هذه الآيات:** ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠٢﴾﴾، ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠٦﴾﴾» اهـ.

قلت: معلوم أن الدكتور ـ هداه الله ـ يؤكد مرارًا على أنه كيف يذنب

العبد ويفعل المعاصي دون أن يدخل النار لأنه قال (ص٣٣): «والمذنبون هم الذين أذنبوا ولم يتوبوا وتمادوا وانغمسوا في ذنوبهم... إلخ». فكيف يستثني الدكتور هنا قومًا قد اعترفوا بذنوبهم ولم يختموها بتوبة، هذا تناقض منه هداه الله.

٢٥ـ ويقول مؤكدًا نفي الشفاعة وحمل ما ورد في الآيات على أن المراد بها المغفرة، فيذكر في (ص٣٩): «**فهو وحده الذي يتكرم بهذه المغفرة، وهو وحده المفوض إليه في كل هذه الأمور.. وهذا معنى الآية ﴿لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗا﴾**» اهـ.

قلت: لو كان معنى الآية هو ما أراده الدكتور لقال الله جل شأنه قل لله العفو جميعًا، أو المغفرة جميعًا.

بل إن مسمى الشفاعة جاء ضد الوتر، فهو يدل على دخول طرف ثان يأذن به الله جل شأنه كما تقدم ذكر ذلك في تعريف الشفاعة.

٢٦ـ ويقول في ص(٤٠): «**أقول ذلك اجتهادًا والله أعلم، فالموضوع غيب**» اهـ.

قلت: سبحان الله كيف يقول الدكتور ذلك ولا يلتزم به؟ إذا كانت المسألة غيبًا فلماذا يجتهد؟ لأنه لا اجتهاد مع الغيب، ثم هو يقول قبل ذلك بأسطر: «ويذكر المفسرون أنه مقام الشفاعة العظمى ولا نخوض معهم التزامًا منا بقول القرآن أن ﴿لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗا﴾» أبعد ما بسط هذا الكتاب ولتَّ فيه وعجن وسبَّ وسخر ثم يقول إذا اشتهى: «ولا نخوض معهم التزامًا منا بقول القرآن...» مائة وتسع صفحات سطَّر بهن كتابه. أليس هذا خوضًا. ولكن صدق من قال:

أصم عن الأمر الذي لا أريده وأسمع خلق الله حين أشاء

٢٧ـ ويقول في (ص٤١) متحدثًا عن البخاري ودوره في رواية أحاديث الشفاعة: «**وما يقوله مناقضًا للقرآن يسأل عنه البخاري يوم الحساب ولا نسأل نحن فيه**» اهـ.

قلت: يُردُّ عليه بأمرين:

أولاً: ما هو ذنب البخاري حتى يسأل عن ذلك؟ ما هو إلا جامع فقط وإن كان ثم حساب على زعم الدكتور أن أحاديثه باطلة فإنما هو على من وضع هذه الأحاديث من رجال الإسناد.

ولا أشبه بما قال الدكتور عن صحيح البخاري إلا ما ذكره ابن القيم رحمه الله عن أمثال الدكتور مع أحاديث السنة؛ فقد قال ابن القيم رحمه الله ما نصه: «وكان بعض متأخريهم وهو أفضلهم عندهم كُلف بإعدام كتب السنة المصنفة في الصفات وكتمانها وإخفائها، وبلغني عن كثير منهم أنه كان يهم بالقيام والانصراف عند ختم صحيح البخاري وما فيه من التوحيد والرد على الجهمية، وسمع منه الطعن في محمد بن إسماعيل»[١].

ثم علَّق ابن القيم رحمه الله قائلاً: «**وما ذنب البخاري وقد بلغ ما قاله رسول الله ﷺ** . . .».

وقال آخر من هؤلاء: «لقد شان البخاري صحيحه بهذا الذي أتى به في آخره» ومعلوم أن هذه مضادة صريحة لما يحبه الله ورسوله من التبليغ عنه

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٣٩ وما بعدها).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

حيث يقول: «**ليبلغ الشاهد الغائب**»[١].

قلت: كفى وقيعة بالدكتور أن نجعل ابن القيم رحمه الله، وكأنه قد فصل ردَّه على رجل يقال له مصطفى محمود.

ثانيًا: لماذا البخاري فقط؟ ألا يعلم الدكتور أن أحاديث الشفاعة رواها معه أيضًا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وأحمد والحاكم وابن خزيمة وابن حبان، والآجري في الشريعة، وابن بطة في الإبانة وغيرهم كثير وكثير. لماذا يوجه الدكتور أسنته على البخاري فقط؟ أو أن دور الآخرين من المحدثين سيأتي في كتب أخرى للدكتور يكمل بتأليفها هدم السنة، الله أعلم. ونسأل الله للدكتور الهداية إلى الرشاد.

٢٨ـ ذكرتُ فيما مضى عنوانًا كاملاً يحوي استهزاء الدكتور بالبخاري رحمه الله وسخريته من روايته أحاديث الشفاعة، وزعمه أنه مليء بالأحاديث الموضوعة والمدسوسة التي دسَّها اليهود على كتب السنة.

ثم هو يقول في (ص٤١): «**ولم يكن البخاري رضي الله عنه وأرضاه...**» اهـ.

قلت: هذا من العجائب!! إذ كيف يترضى عن البخاري ويقول: «رضي الله عنه وأرضاه» وهو الذي كذب على النبي ﷺ ـ على حد زعمه، وأفسد الدين بزعمه ـ!! إنه لم يقل رحمه الله فقط، بل إنه يترضى عنه ويعطيه درجة عظيمة وهي درجة الترضي التي لا تكون إلا للأولياء والصلحاء من الناس!! ألا فليت شعري هل من قاموس نستطيع من خلاله حل رموز التناقض لدى

---

(١) انظر المصدر السابق.

الدكتور، إنه بهذا التصرف إما جاهل لم يفقه، أو مريض لم ينقه، والله المستعان.

٢٩ـ قال في (ص٤١): «**وقرأنا في أكثر من كتاب من كتب السيرة أن النبي عليه الصلاة والسلام مات ودرعه مرهونة عند يهودي، وهو كذب وافتراء لا يعقل، فقد مات سيدنا رسول الله والغنائم وخيرات البلاد المفتوحة تجبى من كل مكان**. . . إلى أن يقول: **إلا أن تكون فرية نكراء من افتراءات اليهود دسُّوها على كتاب الحديث**» اهـ.

قلت: هنا أمران:

الأول: قوله: «أكثر من كتاب من كتب السيرة. . .» وهذه العبارة يرددها كثيرًا حيث إنه يسمي كتب الحديث (كتب السيرة) وهذا أمر لا يخفى على من عنده ذرة من علم في التفريق بين كتب السيرة وبين كتب الحديث، وأن كتب السيرة خاصة بأحواله ﷺ وأيامه ومغازيه ونحو ذلك، وكتب الحديث أعم من ذلك حيث يدخل فيها الأحكام من أمر ونهي؛ كواجب أو مستحب أو محرم أو مكروه. وقد كرر هذه العبارة مراتٍ كثيرة فيما مضى وفيما سيأتي، وإليك أيها القارئ سرد الصفحات التي ذكر فيها لفظة «السيرة» ويعني بها الحديث: (ص٢٢ مرتين)، (ص٢٣ مرتين)، (ص٤١)، (ص٤٢)، (ص٤٣)، (ص٦٧)، (ص٧٢).

الأمر الثاني: أنه ينكر أن درع رسول الله ﷺ كانت مرهونة عند يهودي، هكذا جزافًا دون تمحيص أو نظر في صحة الخبر من عدمه، فأقول: قصة رهن درعه ﷺ عند يهودي رواها البخاري ومسلم في صحيحيهما وغيرهما، ومعلوم أن أعلى درجات الصحيح ما رواه البخاري ومسلم في

صحيحيهما، وإلى هذا أشار العراقي في ألفيته في المصطلح فقال:

وارفع الصحيح مرويهما ثم البخاري فمسلم فما
شرطهما حوى فشرط الجعفي فمسلم فشرط غير يكفي

وأما الحديث فقد أخرج الشيخان في صحيحيهما عن عائشة رضي الله عنها قالت: توفي النبي ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين ـ يعني صاعًا من شعير ـ[(١)].

قلت: ذكر البخاري هذا في صحيحه في كتاب المغازي، وكان قد أسبقه قبل أربعة أحاديث بما رواه هو في صحيحه عن عمرو بن الحارث قال: «**ما ترك رسول الله ﷺ دينارًا ولا درهمًا، ولا عبدًا ولا أمة إلا بغلته البيضاء التي كان يركبها وسلاحه وأرضًا جعلها لابن السبيل صدقة**»[(٢)].

وروى الشيخان أيضًا في صحيحيهما عن طلحة بن مصرف قال: «سألت عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما: **هل كان النبي ﷺ أوصى؟ فقال: لا، فقلت: كيف كتب على الناس الوصية أو أمروا بالوصية؟ قال: أوصى بكتاب الله**»[(٣)].

وروى مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم عن عائشة رضي الله عنها قالت: «**ما ترك رسول الله ﷺ درهمًا ولا دينارًا ولا شاةً ولا بعيرًا، ولا**

---

(١) صحيح البخاري: المغازي، باب ٨٦ (الفتح ٨/ ١٥١)، صحيح مسلم: المساقاة، باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر (٣/ ١٢٢٦).
(٢) صحيح البخاري: المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته (الفتح ٨/ ١٤٨).
(٣) صحيح البخاري: المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته (الفتح ٨/ ١٤٨). صحيح مسلم: الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه (٣/ ١٢٥٦).

أوصى بشيء»[١].

فلا أدري بعد هذه الأحاديث أكانت عائشة رضي الله عنها وعمرو بن الحارث وابن أبي أوفى أدرى برسول الله ﷺ وبما ترك، أم أن الذي يدري وقد اطلع على الحق والواقع دون من ذكر هو الدكتور مصطفى محمود؟

وليس هنالكم العجب فحسب، بل إنه يستدل على إنكاره بأنه كيف يكون درعه ﷺ مرهونةً عند يهودي، والغنائم وخيرات البلاد تجبى إليه ﷺ.

ألا إن هذا من فرط جهله بحال النبي ﷺ وبزهده في الدنيا وبذل ما يملك للناس، وأنه يعطي عطاء من لا يخشى الفاقة، بل وقد تمر عليه الليلة والليلتان والهلال والهلالان لا يوقد في بيته نار، وقصص جوعه ﷺ هو وأهل الصفة معروفة في الصحيحين وغيرهما، ولقد قال أحدهم مادحًا النبي ﷺ:

وينفق مالاً مستحثًا ببذله ... وكافٍ لأهل البيت خبز ودرهم

ثم لماذا يدَّعي (الدكتور) أن اليهود هم الذين دسوا هذه القصة؟ هل كانت لليهود شوكة في عصور رواية الحديث وتدوينها حتى يتمكنوا من اختراق أهم مرجعين بعد كتاب الله وهما صحيحا البخاري ومسلم؟ إن اليهود في معظم العصور كانوا يعيشون عيشة دنية، ولم تكن لهم شوكة وشكيمة إلا في العصر الذي نعيشه وا أسفاه.

٣٠ـ قال في (ص٤٢): «والقرآن يقول لرسوله: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ

---

(١) صحيح مسلم: الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه (٣/ ١٢٥٦). أبو داود: الوصايا، باب ما جاء فيما يؤمر به من الوصية (٣/ ٢٨٣). النسائي: الوصايا، باب هل أوصى النبي ﷺ (٦/ ٢٠٠).

رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴿٥﴾﴾».

قلت: خطأ أن يعبر الدكتور بقوله: «**والقرآن يقول لرسوله**» والصواب أن يقول: «**يقول الله لرسوله**» فلا ينسب القول إلى القرآن؛ لأن القرآن هو مقول القول، أي هو كلام الباري جل وعلا، فلا يصح أن يقال: «يقول كلام الله أو يقول كلام رسوله . . .» فانتبه.

٣١ـ علمت أيها القارئ فيما سبق، أن الدكتور مصطفى يدعو وبكل ما يملك من قوة إلى أن المرجع الوحيد هو القرآن، وأنه يجب علينا أن نتفهم سيرة النبي ﷺ من خلال القرآن كما ذكر ذلك في (ص٢٦). **وبناء على ذلك أقول للدكتور: إنك لا تدري كيف تفهم القرآن، ولا نحن ندري كيف أنت تريدنا أن نفهم القرآن، وعلى أي ميزان يمكن أن نفهم القرآن؛ أهو ميزان عقلك القاصر المتخبط، فما تفهمه أنت يجب علينا أن نفهمه أم ماذا؟ وماذا وماذا؟**

الجواب: إنه ليس فهمي أنا ولا فهمك أنت، وإنما هو تفسير القرآن على ما يجب، وهو أن يفسر القرآن بالقرآن، فإن لم يمكن فيفسر القرآن بالسنة، فإن لم يمكن فيفسر بأقوال الصحابة؛ لأنهم عاصروا التنزيل فهم أعلم بكتاب الله مني ومنك أيها الدكتور.

٣٢ـ وقال في (ص٤٣): «**ألم يقل ربنا تبارك وتعالى لمحمد عليه الصلاة والسلام في سورة آل عمران** (الآية: ١٢٨) ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ **فكيف نقلب الأمر ونجعل من النبي صاحب الأمر يوم القيامة والمنفرد بالشفاعة يومها وهو الذي قال له ربه معاتباً . . . ليس لك من الأمر شيء**».

قلت: ليس في الآية ما يدل على ما ذهب إليه الدكتور لسببين:

أحدهما: أنها أنزلت في حق الكفار؛ لأنه قال في الآية التي قبلها: ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُوا۟ خَآئِبِينَ ﴿١٢٧﴾ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾.

ثانيهما: أنه مع التسليم جدلاً بأنها غير خاصة بالكفار، فإنها لا دلالة فيها على منع الشفاعة؛ لأننا معاشر أهل السنة والجماعة نقول: ليس للنبي ﷺ من أمر الخلق شيء إلا ما أذن الله له به، ومن ذلك إذنه له في الشفاعة.

وإليك تفسير أبي جعفر الطبري لهذه الآية حيث يقول: ليس إليك يا محمد من أمر خلقي إلا أن تنفذ فيهم أمري وتنتهي فيهم إلى طاعتي، وإنما أمرهم إليَّ، والقضاء فيهم بيدي دون غيري، أقضي فيهم وأحكم بالذي أشاء من التوبة على من كفر بي وعصاني وخالف أمري، أو العذاب إما في عاجل الدنيا بالقتل والنقم المبيدة، وإما في الآخرة بما أعددت لأهل الكفر بي[(١)]. اهـ.

وبمثل ما قال الطبري ذكر ابن كثير رحمه الله في تفسيره، وبذلك يعلم أن الآية إنما هي في الكفار. وأهل السنة مجمعون على أن الكفار ليس لهم شفاعة كما قال تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾، وقوله: ﴿ فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾.

وأما سبب نزول الآية فقد جاءت فيه روايات متعددة كلها في حق المشركين الكفرة، فبعض الروايات في قول النبي ﷺ لما أصابه في أُحد ما

(١) انظر: تفسير الطبري (٧/ ١٩٤)، وتفسير ابن كثير (٢/ ١١٤).

أصابه من المشركين، قال كالآيس لهم من الهدى: «**كيف يفلح قوم فعلوا هذا بنبيّهم**» روى ذلك مسلم وأحمد وغيرهما[١].

وجاء عند البخاري في صحيحه[٢] عن سالم عن أبيه: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الثانية من الفجر: «**اللهم العن فلانًا وفلانًا**» بعدما يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد. فأنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ ۝١٢٨﴾. والروايات في هذا متعددة فلتراجعها إن شئت[٣].

٣٣ـ قال الدكتور مصطفى في (ص٤٣): «**وحينما جاء البلاغ للنبي ﷺ في سورة الشعراء ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ۝٢١٤﴾ ألم يبادر النبي فينادي: يا خديجة، إني لن أغني عنك من الله شيئًا**... إلخ».

قلت: هنا خطأ فاحش يدل على جهل الدكتور بالحديث ونصوصه؛ لأنه أورد ذكر (خديجة) أم المؤمنين رضي الله عنها... ومعلوم أن ذكر خديجة رضي الله عنها لم يأت في هذه القصة لا من قريب ولا من بعيد حتى ولا في حديث ضعيف أو نحوه، وإنما هي من كيس الدكتور (مصطفى)، وأما الروايات على تعددها فلم يأت فيها إلا ذكر عمته صفية على الصحيح، وورد كذلك ذكر زوجته عائشة كما عند الدارقطني، وفي صحته نظر إلا أن تكون الواقعة تكررت أكثر من مرة، وإلا فعائشة أثناء نزول الآية ربما لم تولد بعد،

---

(١) صحيح مسلم: الجهاد والسير، باب غزوة أحد (٣/ ١٤١٧). مسند أحمد (٣/ ٩٩).
(٢) صحيح البخاري: المغازي، باب ليس لك من الأمر شيء (الفتح ٧/ ٣٦٥).
(٣) انظر: تفسير الطبري (٧/ ١٩٤)، وتفسير ابن كثير (٢/ ١١٤).

كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله[١].

وأما إيراد الدكتور لهذه القصة في رد الشفاعة فقد أجاب الحافظ ابن حجر عن هذا الإيراد بقوله: «وتعقب بأن هذا كان قبل أن يعلمه الله تعالى بأنه يشفع فيمن أراد وتقبل شفاعته، حتى يدخل قومًا الجنة بغير حساب، ويرفع درجات قوم آخرين، ويخرج من النار من دخلها بذنوبه، أو كان المقام مقام التخويف والتحذير، أو أنه أراد المبالغة في الحض على العمل، ويكون في قوله: «**لا أغني شيئًا**» إضمار إلا إن أذن لي في الشفاعة» اهـ[٢].

٣٤ـ ذكر في (ص٤٧) وما بعدها، أنه قد جاءته ردود كثيرة حول ما كتبه عن الشفاعة، وانتقى ردًا للدكتور عبد العظيم المطعني من جامعة الأزهر، وقد كان موقف الدكتور المطعني ـ جزاه الله خيرًا ـ كموقف أهل السنة في إثبات أحاديث الشفاعة بشروطها وضوابطها.

وليس العجب من إيراد الدكتور لرد الدكتور المطعني، ولكن العجب كل العجب أن يصدر من الدكتور مصطفى الأمور التالية:

أـ قال في (ص٥٠): «**وبهذا يقف الدكتور عبد العظيم المطعني موقفًا معتدلاً بين النفي مطلقًا وبين الإباحة مطلقًا...**» اهـ.

وقال عنه في (ص٦٩): «**ومن أفضل الردود التي جاءتني هو هذا الرد القيم من الدكتور عبد العظيم المطعني الأستاذ بجامعة الأزهر وهو يهدينا إلى مخرج مأمون من هذه القضية الخلافية الشائكة في موضوع الشفاعة**».

---

(١) انظر: فتح الباري (٩/ ٤٥٠ وما بعدها)، وتفسير الطبري (١٩/ ٤٠٤ وما بعدها).

(٢) انظر المصدر السابق.

قلت: مما يدل على جهل الدكتور مصطفى محمود وأنه دخل في موضوع الشفاعة خالي الوفاض من أدنى علم فيها، تراه يمتدح مقال الدكتور المطعني وكأنه جاء بشيء جديد من عنده ينقذ به ضياع الأمة كما مرَّ معنا، ألا يعلم الدكتور مصطفى أن ما ذكره المطعني معلوم عند أهل السنة قبل عدد من القرون!! وأنه ليس كلامًا جديدًا، بل كأن الدكتور مصطفى كان يحلم حلمًا مزعجًا فاستيقظ ورأى قول الدكتور المطعني ماثلاً أمامه، ولو أن الدكتور مصطفى كلَّف نفسه قليلاً وقرأ كلام أهل العلم أو سأل أهل الذكر لأجابوه بالجواب الشافي، فلماذا لم يفعل مصطفى محمود ذلك قبل أن يحدث هذه البلبة ويريحنا من عناء حلمه وكابوسه.

ب ـ قال في نفس الصفحة: «**ولا شك أن الدكتور المطعني على حق لسبب آخر مهم**».

قلت: هذا من تناقض الدكتور مصطفى مع نفسه كيف يشنع على البخاري وأئمة الحديث في حوالي (٤٣) صفحة ثم بجرة قلم يقول هذا الكلام، وليت الأمر وقف عند هذا الحد بحيث نقول إنه تراجع عن رأيه السابق، كلا فالواقع خلاف ذلك كما سيأتي.

جـ ـ يقول في نفس الصفحة أيضًا: «**والقطع في هذه المسائل مستحيل، والتعصب فيها إلى جانب دون الآخر هو تطاول بغير علم...**».

قلت: لا أدل على تخبطه وتناقضه وجهله بأصول الجدل والمناظرة من هذه المقولة التي ذكرها، إذ كيف يصف القطع في هذه المسألة بالمستحيل وهو لم يأل جهدًا بقلمه في القطع بإنكارها والتشنيع على من أثبتها!!

٣٥ـ يقول في (ص٥٢): **«هل يعلمون ما فعل صلاح الدين الأيوبي القائد المسلم بالملك الصليبي حينما سقط في يده أسيرًا، وكيف أحسن وفادته وعالجه وأطلق سراحه»**.

قلت: يكفي في ضرب كلامه بعضه ببعض ما ذكره في (ص١٠٢) من كتابه حينما يتساءل كيف كانت حال المسلمين قبل المائتي سنة التي جاء بعدها البخاري؟!! ثم تأكيده بأن الجواب واضح حيث إن مرحلة ما قبل البخاري هي أزهى عصور الإسلام بلا جدال.

وأقول: إن هذا كلام لا غبار عليه، ولكنه يصف أصحاب تلك الحقبة بأنهم يصلون ويحجون ويؤدون الشعائر كاملة من قبل البخاري ومن قبل كتابة الأحاديث...

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف يدلل الدكتور مصطفى بهذا الكلام على أن السوء إنما جاء بعد البخاري ومثله الضعف والخور والنظرة السوداء في واقع المسلمين، ثم هو يذكر فتوحات صلاح الدين الأيوبي وانتصاراته!! ألم يعلم بأن صلاح الدين إنما كان في القرن السادس أي بعد البخاري بثلاثة قرون وزيادة، ومعلوم أن فتوحات صلاح الدين ومن قبله ومن بعده إنما جاءت بعد رواية البخاري وغيره لأحاديث الشفاعة!! فإلى شيء من التعقل والإنصاف أيها الدكتور، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٣٦ـ يقول في (ص٦٢): **«حتى هذا الصنف من عتاة المجرمين يقبل ربنا توبته، ولم يشترط ربنا لقبول هذه التوبة وساطة... وإنما سوف يقبلها قابل التوب غافر الذنب بجوده وكرمه... وقال في محكم كتابه: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ﴾»** اهـ.

قلت: الدكتور ـ هداه الله ـ قد خلط هنا خلطًا فاحشًا حيث استشهد بآية الشفاعة على قبول توبة العبد، وهذا ليس بصحيح؛ لأن الشفاعة من أمور الآخرة، وأما توبة العبد فإن من شروطها عند عامة العلماء حصولها قبل أن تبلغ الروح الحلقوم؛ عملاً بقوله ﷺ: «**إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر**»(١).

وقد قال الناظم:

وتقبل التوبة قبل الغرغرة ... كما أتى في الشرعة المطهرة
كذاك لا يكون سد بابها ... قبل طلوع الشمس من مغربها

٣٧ـ قال في (ص٦٣): «**فالموضوع لا يصلح فيه الجدل فهو موضوع غيبي يتناول الآخرة. . .** إلى أن قال: **أما هواة الجدل فعلى رسلهم فهم سيتكلمون إلى آخر الدهر دون جدوى، وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً**» اهـ.

قلت: هكذا هو يناقض نفسه كثيرًا وقد مرَّ معنا تأييده للدكتور المطعني كما ذكر هو في كتابه (ص٥٠)، ثم هو يعود الآن إلى قوله بعد كثرة الردود، وتأخذه العزة بالإثم لأنه قيل له اتق الله، ومن ضيق عطنه ـ هداه الله ـ أنه إذا تورط بالردود لجأ إلى ما يستتر به فيقول: هذا أمر غيبي والقطع فيه مستحيل وهو من أمور الآخرة.

وقد علمنا قبل ذلك أنه ضلل أئمة الحديث لأجل إثبات ما يدعي، ولا

---

(١) أخرجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: الترمذي: الدعوات، باب في فضل التوبة والاستغفار (٥/ ٥٤٧)، وأحمد (٢/ ١٣٢)، والحاكم (٤/ ٢٥٧).

يسعني إلا أن أقول قد أحسن ابن القيم رحمه الله حين قال في أمثاله:

إن قلت قال الله قال رسوله ... همزوك همز المنكر المتعالي
أو قلت قد قال الصحابة والألى ... تبعوهم في القول والأعمال
أو قلت قال الشافعي وأحمد ... وأبو حنيفة والإمام العالي
أو قلت قال صحابهم من بعدهم ... فالكل عندهم كشبه خيال

٣٨ـ يقول في (ص٦٤) عمن يتمسك بأحاديث الشفاعة: «... **هيهات... إنما هي شعرة يتمسك بأهدابها المذنبون والمجرمون، وأحلام يتعلق بها كل من قعدت به همته عن الطاعة**».

قلت: إنني لا أرى كلامه الذي ذكر إلا أنه ينصرف ـ شاء أم أبى ـ إلى مَنْ أثبت أحاديث الشفاعة وتمسك بها من أئمة الإسلام وعلمائه وعامته، وأنهم مذنبون مجرمون قعدت بهم همتهم عن الطاعة. سبحانك هذا بهتان عظيم.

٣٩ـ يقول في (ص٦٥) مستدلاً بقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ يقول الدكتور: «**وهو كلام عن الملائكة.. ولكن ماذا يقول القرآن بعد ذلك**: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ **لهول الموقف قالوا ـ أي قال الملائكة ـ**: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ (٢٣)﴾. **إذن لا معدى في هذا اليوم (يوم الفزع الأكبر) عن الحق... ولا إذن إلا بالحق.. إلخ**» اهـ.

قلت: ما أورده الدكتور من قصة الملائكة على أنها تكون يوم القيامة «يوم الفزع الأكبر» كما زعم!! ليس صحيحًا وما هو إلا من تفسيره للآية برأيه وكيسه دون الرجوع إلى أقوال أهل التأويل وغيرهم من العلماء.

والصواب في هذه الآية ما اختاره أبو جعفر الطبري رحمه الله في تفسيره

وابن كثير والقرطبي وغيرهم على أن المراد ما رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه يقول: إن نبي الله ﷺ قال: «**إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانًا لقوله، كأنه سلسلة على صفوان، فإذا فُزِّع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحق وهو العلي الكبير، فيسمعها مسترق السمع، ومسترق السمع هكذا بعضه فوق بعض** ـ ووصف سفيان بيده ـ فحرفها وبدَّد بين أصابعه ـ **فيسمع الكلمة فيلقيها إلى من تحته، ثم يلقيها الآخر إلى من تحته، حتى يلقيها، وربما ألقاها قبل أن يدركه، فيكذب معها مائة كذبة فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا: كذا وكذا؟ فيصدق بتلك الكلمة التي سمعت من السماء**». انفرد به البخاري[(١)] دون مسلم من هذه الوجه.

وقد رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه[(٢)]. وروى مسلم وأحمد[(٣)] بنحو ما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما[(٤)].

وبهذا تعلم أيها القارئ مجانبة الدكتور للصواب في معظم كتابه نسأل الله لنا وله الهداية.

٤٠ ـ ذكر في (٦٧) قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا

---

(١) صحيح البخاري: التفسير، باب ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ (الفتح ٨/ ٥٣٧).

(٢) جامع الترمذي: تفسير القرآن، باب من سورة سبأ (٥/ ٣٦٢). سنن ابن ماجه: المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية (١/ ٦٩).

(٣) صحيح مسلم: السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان (٤/ ١٧٥٠). مسند أحمد (١/ ٢١٨).

(٤) انظر الكلام على ذلك مطولاً في: تفسير الطبري (٢٢/ ٦٤)، وتفسير ابن كثير (٦/ ٥١٥).

﴿تَتَذَكَّرُونَ ۝٤﴾. قال: «**والنفي هنا قطعي لأي نوع من ولي أو شفيع**» اهـ.

قلت: ليس المراد هنا نفي الولي والشفيع مطلقًا، وإنما المراد نفي أن تكون هناك شفاعة، أو يكون هناك ولي من دون الله ـ أي من دون إذن الله له ـ ولو كان المراد نفي الشفاعة مطلقًا لقال الله تعالى: (ليس لهم ولي ولا شفيع) بلا ذكر «من دونه».

٤١ـ يقول في (ص٦٩): «وما حفزني على الكتابة في موضوع الشفاعة إلا حديث رسولنا العظيم الذي قال فيه: من يترك العمل ويتكل على الشفاعة يورد نفسه المهالك، ويحرم من رحمة الله. . . كان خوفي من هذه الاتكالية هو حافزي الأول والأخير ونحن أمة المتوكلين» اهـ.

قلت: دعوى الدكتور هنا غير صحيحة؛ إذ لم يكن الحديث الذي ذكره سابقًا هو الحافز إلى إخراج كتابه هذا؛ حيث إنه لم يذكر هذا الحديث ولم يشر إليه في أول كتابه، بل إن من قرأ مقدمة كتابه يفهم غير ذلك، وليس للحديث السابق دور لا من قريب ولا من بعيد، ولكنه أتى به هنا بعدما كثرت الردود عليه من كل جانب؛ فأراد أن يستمسك بأدنى قشة ليبرر كتابه هذا.

وأما الحديث الذي ذكره الدكتور فلم أقف عليه بنصه، ولكن الذي وجدته ما جاء عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «**يا أم سلمة، اعملي ولا تتكلي، فإن شفاعتي للهالكين من أمتي**»[1].

---

(١) رواه ابن عدي في الكامل (٥/ ١٨٠١)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٣٦٩)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٧٨): فيه عمرو بن مخزم وهو ضعيف. وعدّه ابن عدي من مناكير أحاديث عمرو بن مخزم.



إذن الحديث ضعيف ولا يحتج به، وعلى فرض صحته فهو حجة على الدكتور لأنه ﷺ قال: «**شفاعتي للهالكين من أمتي**» فأثبت شفاعته ولكنه نهاها عن التواكل وترك العمل، بل وحتى في اللفظ الذي أورده الدكتور بنفسه فإن نصه يقول: «ويتكل على الشفاعة» فهذا فيه إثبات الشفاعة وعاب الاتكال عليها لا نفيها وإلغاءها بالكلية. فكيف يحتج الدكتور بحديث ينفي مقتضاه؟

وإيراد آخر أورده على الدكتور فأقول: كيف ترد الأحاديث المتواترة التي تذكر الشفاعة وتتهم رواتها بالكذب وتجلب عليها بخيلك ورجلك ثم تحتج في نفس الموضوع بحديث غير صحيح بل هو منكر، فما هذا الميزان الذي تزن به؟ ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾. إذا كانت هذه في مكاييل الطعام ورتبت عليها هذه العقوبة، فكيف بمكاييل العلم والدين والإيمان بالله واليوم الآخر.

ولقد أحسن من قال:

لا ترغبن عن الحديث وأهله ... فالرأي ليل والحديث نهار
ولربما جهل الفتى نور الهدى ... والشمس طالعة لها أنوار

وعلى كل حال فهذا هو ديدن الدكتور تناقض وجهالة وهوى؛ يضعِّف ما يشاء من الأحاديث ويصحِّح ما يشاء، كل ذلك حسب ما يراه عقله ويشتهيه هواه، ولا أدل عليه من قول القائل:

حلال على بلابله الدوح ... حرام على الطير من كل جنس

٤٢ـ يقول في (ص٧٣): «**والقرآن ككل مضافًا إليه السنة ككل ضروريان معًا لفهم الدين ولفهم هذه القضية بالذات . .**».

قلت: لا أظن أيها القارئ بعد هذا أنك في شك من تناقضات الدكتور

وغرائبه وخبطه خبط العشواء في وضح النهار!!

تراه هنا يرى ضرورة العمل بالسنة بجانب القرآن، وقد مرَّ معنا في غير مرة أنه يرد السنة ويدعو إلى الاكتفاء بالقرآن، وأنه هو المرجع الوحيد في أمور الغيب، وهكذا يردد في الصفحات التالية: (١١، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٣٤، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٨٩، ٩٤).

فها هو الآن يقول: القرآن والسنة، وفيما مضى من المواضع يقول القرآن فقط، فيالله العجب!!

ثم إنه سيرجع فيما بقي من كتابه إلى بداية أمره من نقد السنة والدعوة إلى الاكتفاء بالقرآن كما سترى فيما بقي إن شاء الله.

فلا أدري هل يدرك الدكتور هذا التناقض أم أنه لا يدري ما يقيِّده في كتابه، وعلى أية حال فعليه يصدق قول الشاعر:

زوامل للأشعار لا علم عندهم بجيدها إلا كعلم الأباعر
لعمرك ما يدري البعير إذا غدا بأحماله أرواح ما في الغرائر

٤٣ـ يقول في (ص٧٤) مواصلاً تناقضاته وتخبطه: «... **والله أعلم بصوابه، والخوض في الموضوع يورد المهالك... إلى أن قال: والتراشق بالجدل سوف يسلمنا إلى جهالات نحن في غنى عنها**».

قلت: ليته أفهم نفسه بهذا في وقت مبكر، إذ كيف يقول ذلك وهو قد خاض فيه للمنكبين وجرَّ نفسه إليه بالأغلال على حد قول ابن القيم في أمثاله:

ثقل لي الميزان إني خائض للمنكبين أجر بالأغلال

وأين هذا الخوض؟ إنه في كتاب يقرأه عامة الناس ولهازمهم، ولكن لعل تخبطه الأخير حصل بسبب تعدد الردود عليه وشعوره بالخطأ وصعوبة

فرض رأيه الهالك أمام جمهور العلماء والمتعلمين، ولقد أحسن من قال:

كناطح صخرة يومًا ليوهنها   فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

وكذا الآخر:

يا ناطح الجبل العالي ليكلمه   ارفق على الرأس لا ترفق على الجبل

٤٤ـ ذكر الدكتور في (ص٧٩ وما بعدها) أن الشيخ المراغي له وجهة نظر في تفسيره حول آيات الشفاعة، وأنها مزية يختص بها الله من عباده من يشاء عبَّر عنها بلفظ شفاعة ولا ندرك حقيقتها... إلخ.

ثم يقول الدكتور مصطفى: «وقد تطابق رأي الشيخ المراغي مع أكثر ما قلناه، وهو شيخ الجامع الأزهر في زمانه والعالم والفقيه المتمكن في مادته...».

قلت: لا نسلِّم للدكتور أن رأي الشيخ المراغي يطابق أكثر ما قاله الدكتور؛ فالمراغي لا ينفي بل يفوض، ونحن لا نقره على ذلك، والدكتور ينكر وينفي، فلا أدري ما هو وجه التطابق الذي يدَّعيه الدكتور؟

ثم إن الدكتور يصف الشيخ المراغي: «بأنه شيخ الأزهر في زمانه والعالم والفقيه المتمكن في مادته» وأحال الدكتور على الشيخ المراغي هنا ليبرر ما فعله هو بهواه وعقله دون نصوص الوحيين، ولأجل أن يؤكد على هذا فقد ذكر أوصاف الشيخ المراغي السابقة، وأقول له إن كان الشيخ المراغي كما وصف فإن الإمام البخاري وأمثاله من أئمة الدين كل واحد منهم يستحق أن يكون شيخًا لمئات الجوامع أمثال الجامع الأزهر وليس لجامع واحد، فهم علماء زمانهم وفقهاؤهم، فلماذا لم يرجع إليهم الدكتور؟!.

تنبيه: الشيخ مصطفى المراغي الذي يذكره الدكتور كان من رواد

المدرسة الإصلاحية، وكان معاصرًا لمحمد عبده ورشيد رضا[١]. وهو الذي قدَّم لكتاب حسين هيكل المسمَّى «حياة محمد» والذي هو مليء بإنكار المعجزات والطعن في جملة من أحاديث السيرة، وإنكاره لحادثة شق صدر النبي ﷺ مع أنها رواها مسلم في صحيحه، وتفسيره للطير الأبابيل بأنها مرض الجدري، ويرى أن المصدر الوحيد للسيرة هو القرآن.

ومع هذه الأمور العظام في كتابه إلا أن المراغي قدَّم له ودافع عن منهج هيكل، وأيَّده في موقفه من المعجزات وكان مما قاله: ولم تكن معجزة محمد ﷺ القاهرة إلا في القرآن، وهي معجزة عقلية، وما أبدع قول البوصيري:

لم يمتحنا بما تعيا العقول به حرصًا علينا فلم نرتب ولم نهم

والمراغي ـ عفا الله عنه ـ هو الذي عُرف عنه عدم أخذه بأحاديث الآحاد، وقد قال عن نزول عيسى عليه السلام آخر الزمان: «هذه الأحاديث لم تبلغ درجة الأحاديث المتواترة التي توجب على المسلم عقيدة إلا بنص من القرآن أو بحديث متواتر»[٢].

وهو الذي يقول أيضًا عن جواز تقارب الأديان ويعيش بعضها مع بعض جنبًا إلى جنب على وجه الزمالة: «اقتلع الإسلام من قلوب المسلمين جذور الحقد الديني بالنسبة لأتباع الديانات السماوية الأخرى، وأقرَّ بوجود

---

(١) لمزيد معرفة عن الشيخ المراغي وموقفه من بعض نصوص الشارع الحكيم انظر كتابي الاستقراء في نصر السنة النبوية.

(٢) انظر: مجلة الرسالة، العدد (٥١٩) ص(٤٦٦).

زمالة عالمية بين أفراد النوع البشري ولم يمانع أن تتعايش الأديان جنبًا إلى جنب»[١].

٤٥ـ يقول في (ص٨٤): «**ونحن ما أنكرنا الشفاعة وإنما حاولنا أن نفهمها في الإطار الذي يليق بالألوهية، وحاولنا أن نخرجها من المفهوم السوقي الذي يشيع في الشفاعات والوساطات الدنيوية . . .**».

قلت: انظر كيف يقول: «**ما أنكرنا الشفاعة**»، وقد تقدمت النقول في إنكارها بصراحة فلا أدري أهذا كذب أم هذيان أم أنه خرف يكلم أشباحًا؟!! أو أنه كما قال الشاعر:

لي حيلة فيمن ينم ... وليس لي في الكذب حيلة
من كان يخلق ما يقول ... فحيلتي فيه قليلة

ثم نقول: إن عامة الناس ليسوا بحاجة إلى أن تخرج الشفاعة أيها الدكتور من المفهوم السوقي على حد زعمك؛ لأن من يملك أدنى مسكة من عقل وفهم يدرك أن الآخرة لا يوجد فيها مفاهيم سوقية؛ بل في الجنة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، وليس في الدنيا مما في الجنة إلا تشابه الأسماء فقط، وقد ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ليس في الجنة مما في الدنيا إلا الأسماء.

ويؤكد كلام ابن عباس ما صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال في وصف الجنة: «**فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر**».

ولذا جاء عن الشافعي رحمه الله أنه قال: «آمنت بما جاء عن الله على مراد

---

(١) انظر: أهمية الجهاد للدكتور علي العلياني نقلاً عن آثار الحرب للزحيلي (ص٦٣).

الله، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ» اهـ[١].

ولعل مما يوضح كلام الشافعي رحمه الله كلامًا لشيخ الإسلام ابن تيمية[٢] قال فيه: «إن ما أخبر به الرسول عن ربه فإنه يجب الإيمان به سواء عرفنا معناه أو لم نعرف؛ لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به، وإن لم يفهم معناه» اهـ.

٤٦ـ قال في (ص٨٥): «**هدوءًا يا سادة... وليختر كل منكم الفهم الذي يروق لعقله من هذه الباقة**» اهـ.

قلت: لماذا يقول هنا: «**يروق لعقله**»؟ أما كان قبل ذلك يلتزم باختيار ما يثبته القرآن لا ما يروق لعقله، هل انسحب من منهجه بهذه البساطة وهذه السرعة؟ نعم الآن فهمت وربما يفهم غيري سرَّ هزيمتنا وسرَّ ذل الأمة الذي كان يردده الدكتور (ص١٠٢، ١٠٤) وهو عدم الثبات وقلة الإنصاف والتنكر للحقائق.

ولله در القائل:

ولم تزل قلة الإنصاف قائمةً بين الرجال وإن كانوا ذوي رحم

ثم لماذا يحيل الدكتور هنا اختيار الأمور والفهوم إلى العقل؟ لماذا لم يقل ليختر ما يدل عليه الدليل؟ أليس يقول الله جل وعلا: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾، وقال سبحانه: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾. أليس هذا كله يدل

---

(١) انظر: ذم التأويل لابن قدامة (ص١١).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٤١).

على وجوب الإيمان بما اختاره الله ورسوله ﷺ، وإن مما اختاره الله ورسوله ﷺ أمر الشفاعة هذه. ألم يعلم هو وأمثاله أن من وكل الأمور إلى عقله دون استسلام بما شرعه أو أخبر به الشارع الحكيم كان سببًا في الضلال والحيرة والانحراف؟

يقول أبو القاسم الأصبهاني: «فليتدبر المرء المسلم المسترشد أحوال هؤلاء الناظرين ـ أي أصحاب العقول ـ كيف تحيروا في نظرهم وارتكسوا فيه، فلئن نجا واحد بنظره فقد هلك فيه الألوف من الناس، وإلى أن يبصر واحد فواحد بنظره طريق الحق بنظر رحمة الله سبق من الله له، فقد ارتطم بطريق الكفر والضلالات والبدع بنظرهم أضعاف أضعاف عدد الأولين»[١]اهـ.

ويقول في موضع آخر: وأما أهل الحق فجعلوا الكتاب والسنة إمامهم وطلبوا الدين من قِبَلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسنة، فإن وجدوه موافقًا لهما قبلوه وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووقفهم عليه، وإن وجدوه مخالفًا لهم تركوا ما وقع لهم وأقبلوا على الكتاب والسنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم، فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يرى الحق وقد يرى الباطل[٢]. اهـ.

ويقول ابن القيم مؤكدًا على هذه المسألة: إن عقل رسول الله ﷺ أكمل عقول أهل الأرض على الإطلاق، فلو وُزن عقله بعقولهم لرجح بها كلها،

---

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة (٢/ ١٢١).

(٢) انظر نفس المصدر السابق (٢/ ٢٢٤).

وقد أخبر سبحانه أنه ﷺ قبل الوحي لم يكن يدري الإيمان كما لم يكن يدري الكتاب، فقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ﴾[١]. اهـ.

ولكنا نقول لمن يقرأ مثل أفكار الدكتور ومن سار على إثرهم في عرض النصوص على العقول والأفهام وجعلها هي المعيار الحقيقي: إن هذه لوثة نعوذ بالله من تبعاتها، وقد كنا قبل انتشارها في هذا العصر في سعة وعافية، ولكن ما أشبه الليلة بالبارحة، ولا أدل على ذلك إلا مثل ما ذكره ابن بطة عن مساور الوراق أنه يصف حال زمانه بقوله:

كنا من العلم قبل اليوم في سعة ... حتى ابتلينا بأصحاب المقاييس
قوم إذا ناظروا ضجوا كأنهم ... ثعالب صوتت بين النواويس
أما العريب فقوم لا عطاء لهم ... وفي الموالي علامات المفاليس
قاموا عن السوق إذ قلت مكاسبهم ... وأحدثوا الرأي والإقتار والبوس[٢]

اهـ.

ولله در شيخ الإسلام حينما تحدث في مثل هذا قائلاً: ولو اعتصموا بما جاء به الرسول لوافقوا المنقول والمعقول وثبت لهم الأصل، ولكن ضيَّعوا الأصول فحُرموا الوصول، والأصول: اتباع ما جاء به الرسول ﷺ، فالأصول الثابتة هي أصول الأنبياء كما قيل:

أيها المغتدي لتطلب علمًا ... كل علم عبد لعلم الرسول

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ٧٣٤).
(٢) انظر: الإبانة لابن بطة (٢/ ٥٤٩).

تطلب الفرع كي تصحح أصلاً ثم أغفلت أصل الأصول[١]

اهـ.

٤٧ـ ذكر في (ص٨٦) حديث النبي ﷺ: «**لا يدخل أحدكم الجنة بعمله** قالوا: حتى ولا أنت يا رسول الله، قال: **حتى ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمته**»[٢].

قال الدكتور: «**وهذه الرحمة التي سوف يدخل بها المؤمنون الجنة...**».

قلت: كلامه هنا جيد ولكنه يرد كلامه السابق في (ص٥١) حيث يقول عن الله جل وعلا: «وأن يخلق فينا مشاعر التقوى التي هي درعنا الوحيد التي ستحفظنا من التردي».

فها هو هنا يرى أن الدرع الوحيد للنجاة من النار هي التقوى ـ أي العمل ـ وهناك يقول برحمة الله عملاً بالحديث، وهذا تضارب غير مقبول.

ثم إن عبارته «**درعنا الوحِيد**» خطأ إيرادها هكذا مطلقًا، وكان الأولى أن يقول «**درعنا بعد الله**»؛ لأن أحدًا لن يدخل الجنة بعمله، وبهذا يزول التضارب. والله أعلم.

٤٨ـ قال في (ص٨٩) عن القرآن الكريم: «**وهو العمدة في كل حقائق الدين، والمرجع الوحيد في أمور الغيب والحساب والقيامة والآخرة**» اهـ.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ١٥٧).

(٢) متفق عليه. صحيح البخاري: المرضى، باب تمني المريض الموت (الفتح ١٠/ ١٢٧). صحيح مسلم: صفات المنافقين وأحكامهم، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى (٤/ ٢١٦٩).

قلت: هنا تنبيهان:

الأول منهما: أنه يقول هنا عن القرآن أنه المرجع الوحيد، وهذا يؤكد ما ذكرته مرارًا من أن الدكتور يتناقض تناقضات مثيرة عبر ورقات كتابه، وآخر ما أورده من كلامه ـ مناقضًا لما سبقه وها هو ينقضه الآن لاحقًا ـ ما ذكره (ص٧٣) بقوله: «والقرآن ككل مضافًا إليه السنة ككل ضروريان معًا لفهم الدين...».

إذا كان كذلك، فلماذا هنا لا نفهم أمور الغيب بهما جميعًا، وهو يدعي أن السنة ليست مرجعًا في أمور الغيب!!

وصدق من قال:

كبهيمة عمياء قاد زمامها أعمى على عوج الطريق الحائر

التنبيه الثاني: أن ما ادعاه في أمور الغيب والحساب... إلخ. أنها ليس لها مرجع إلا القرآن فقط، من أبطل القول وأكذبه وأشنعه، وما هو إلا إنكار للسنة صراحة وإشهار العصيان في وجه السنة.

ولست بحاجة هنا إلى أن أذكر الأحاديث الواردة بنصها في السنة فيما لم يرد ذكره في القرآن عن أمور الغيب والقيامة والحساب، ولكن حسبي أن أشير إلى عناوين بعضها من باب التذكير، فمنها على سبيل المثال:

الفتن وعلامات الساعة؛ كخروج الدجال، ونزول عيسى عليه السلام، وخروج المهدي المنتظر، وطلوع الشمس من مغربها، والخسف الذي سيكون بالمشرق وبالمغرب وفي جزيرة العرب، وفتح القسطنطينية وغيرها من أشراط الساعة، وهي كثيرة سواء كانت من أشراطها الكبرى أو من أشراطها الصغرى، إذ كلها من أمور الغيب، وقد تحدَّث عنها النبي ﷺ بوحي

من الله، وأما ما يتعلق باليوم الآخر فهناك أحاديث جاءت في صفة حوض النبي ﷺ وصفة الميزان والصراط، وصفات من يجوز الصراط ودرجاتهم في السرعة، وجملة من صفات الجنة والنار، والإتيان بملك الموت على هيئة كبش، وغير ذلك كثير جدًا، ولم يرد ذكره في القرآن.

فهل نرد هذه النصوص النبوية والتي لم ينطق فيها النبي ﷺ عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، ونتبع الدكتور فيما يدعيه بأنه لا مرجع في هذه الأمور إلا القرآن، فلا إله إلا الله ولا حول ولا قوة إلا به، اللهم يا مقلب القلوب والأبصار ثبِّت قلوبنا على دينك.

ولله در القائل:

وللحديث رجال يعرفون به ... وللدواوين كتاب وحساب

٤٩ـ ذكر في (ص٨٩) مشيرًا إلى أن رواة الحديث بشر مثلنا معرضون للخطأ والفتن، مستدلاً على ذلك بقوله: «**لم تدون الأحاديث إلا من بعد زمن الخلفاء الراشدين على أيام سلاطين القصور**» اهـ.

قلت: قد أحسن من قال:

فاحفظ وقيت فتحت قدمك هوة ... كم قد هوى فيها من الإنسان

هذه وقيعة شنعاء في رواة الحديث ورميهم بالمداراة والكذب لأجل السلاطين، فهم يروون أحاديث يكذبونها لأجل حظ من حظوظ الدنيا. وما ذكره الدكتور ليس زعمًا جديدًا، فقد سبقه بذلك الخوارج قبل مجيء سلاطين العصور الذين يدَّعيهم الدكتور مصطفى، ولكن ليس هذا بغريب من الدكتور وأمثاله؛ إذ فيهم يصدق قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «**إن أصحاب الرأي أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، وتفلتت منهم فلم**

يعوها، واستحيوا حين سئلوا أن يقولوا لا علم لنا فعارضوا السنن برأيهم؛ إياك وإياهم». ساقه الأصبهاني بسنده[١].

فالخوارج ردوا أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة لرضاهم بالتحكيم واتباعهم أئمة الجور على زعمهم فلم يكونوا أهلاً لثقتهم[٢].

ومثل ذلك صدر عن الشيعة لما كفَّروا الصحابة رضي الله عنهم إلا نفرًا يسيرًا، وبكفرهم على زعم الشيعة فإن روايتهم مردودة.

ولعل من المناسب أن أشير إلى أن الدكتور قد تأثر ولا شك بكتب المستشرقين أمثال «جولد تسيهر» وكذلك ببعض كتاب المدرسة الإصلاحية كحسين هيكل وغيره.

ومعلوم أن (جولد تسيهر) قد حرَّف كلامًا عن الزهري رحمه الله المحدث الشهير حيث يقول فيما رواه عنه معمر بن راشد: «إن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث». فالمستشرق الخبيث حرَّف مقولة الزهري، إذ إن الرواية الصحيحة فيها لفظة (الأحاديث) فحذف المستشرق الألف واللام لينقلب المعنى تمامًا، حيث إن هناك فرقًا بين أن يدعي الزهري أنه أُرغم على كتابة الأحاديث وبين كتابة أحاديث.

والفرق بين اللفظتين هو أنه على قوله (الأحاديث) فالمعنى أن الأمراء أكرهوهم على كتابة الأحاديث بدلاً من أن يكتفي هو وغيره من الحفاظ على مجرد الحفظ والسماع، وذلك حفظًا للسنة من الضياع، لا

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (١/ ٢٠٥).
(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع للسباعي (ص١٣٠).

سيما أنه كان معروفًا عن الزهري حرصه على مدارسة الحديث مشافهة.

وأما على قوله (أحاديث) فأراد منها المستشرق الاستدلال على أن الأمراء أكرهوه على رواية أحاديث مختلفة تنفيذًا لرغبات السلاطين.

وقصة الزهري مشهورة رواها ابن عساكر وابن سعد، وكان الذي طلب منه الكتابة هو هشام بن عبد الملك[(١)].

تنبيه: من باب العدل والإنصاف في المطارحات، أقول: لا يشك أهل العلم أن العصور الماضية لم تخل من كذابين يضعون الحديث على النبي ﷺ كذبًا من تلقاء أنفسهم، وتتعدد الأسباب الداعية إلى ما ذهبوا إليه، ومن ذلك تزلفهم للسلاطين والخلفاء والأمراء لوضع ما يوافق فعلهم وآراءهم ليكون كالعذر لهم فيما أتوه وأرادوه.

ومثَّل بعض أهل العلم لذلك بغياث بن إبراهيم النخعي حيث وضع للمهدي محمد بن المنصور عبد الله العباسي والد هارون الرشيد في حديث «**لا سبق إلا في نصل أو خف**» فزاد فيه: «**أو جناح**»، وكان المهدي إذ ذاك يلعب بالحمام فأمر له ببدرة، يعني عشرة آلاف درهم، فلما قضى قال: أشهد على قفاك أنه قفا كذاب، ثم ترك الحمام، بل وأمر بذبحها وقال أنا حملته على ذلك.

وقد نسبها الإمام أحمد إلى أبي البختري الكذاب مع هارون الرشيد[(٢)].

ولكن مع ذلك كله، فإن جهابذة الحديث وصيارفته ما كانت لتمر عليهم

---

(١) انظر المصدر السابق (ص٢٢١).

(٢) انظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي (١/ ٢٥٨).

هذه الأحاديث الموضوعة دون أن يكشفوا عوارها ويفضحوا مختلقيها في كل زمان ومكان، ووجود أمثال هؤلاء الوضاعين ليس مبررًا في اتهام جميع كتب السنة بالأحاديث الموضوعة، وأنها لم تدون إلا في عصور السلاطين كما زعم الدكتور هداه الله.

ذكر ابن الجوزي[1] بقوله: «رويناه عن ابن المبارك أنه قيل له: «هذه الأحاديث المصنوعة، فقال: تعيش لها الجهابذة»[2].

٥٠ـ ذكر في (ص٩٢): «**تخوف عمر الفاروق رضي الله عنه حيث كتب إلى الأمصار ألا يكتبوا الأحاديث خشية أن تختلط بالقرآن**... إلى أن قال: **وهو نفس الخوف الذي كان في قلب أبي حنيفة الذي لم يصح عنده سوى سبعة عشر حديثًا من مئات الألوف**...».

قلت: دعوى الدكتور في أبي حنيفة ربما نقلها من أحمد أمين في كتابه (فجر الإسلام) وأحمد أمين نقلها من ابن خلدون. والصواب أن ابن خلدون نقلها بصيغة التمريض إشارة إلى أنه غير جازم بذلك، كما أنه لا يُعرف لابن خلدون سلف قال هذه المقالة.

ثم إن هناك من أهل العلم من ذكر عددًا يزيد على ما ذكره ابن خلدون، فقد ذكر الخطيب البغدادي[3] عن أبي بكر بن أبي داود «جميع ما روي عن أبي حنيفة من الحديث مائة وخمسون حديثًا أخطأ في نصفها»، وذكر عبد الرزاق

---

(١) انظر: الموضوعات (١/ ٤٦).
(٢) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٢٣٨)، وتنزيه الشريعة لابن عراق (٢/ ٣٣٩).
(٣) انظر: تاريخ بغداد (١٣/ ٤٤٤).

أنه هو فقط روى عن أبي حنيفة نيفًا وعشرين حديثًا، وذكر ابن المديني أن أبا حنيفة روى خمسين حديثًا أخطأ فيها.

وأيًا كانت هذه الأقوال والإجابة عليها من قبل أهل العلم فقد جمع مرتضى الزبيدي كتابًا جمع فيه الأحاديث من مسانيد الإمام أبي حنيفة والتي وافقه في روايتها أصحاب الكتب الستة سماه «عقد الجواهر المنيفة في أدلة أبي حنيفة»[١].

٥١ـ يقول في (ص٩٣): «**وأمر النبي عليه الصلاة والسلام بإحراق كل ما كان يكتب من أحاديثه باعتراف أبي هريرة نفسه واعتراف الأكابر من رواة الأحاديث** . . .».

قلت: هذا من تناقضات الدكتور، فإذا أراد أن يدلل لهواه ورغباته جعل رواة الأحاديث فيما يدعي من الأكابر!! ألم يعلم بأن الأكابر الذين يزعمهم أنهم هم الأكابر الذين رووا أحاديث الشفاعة حتى بلغت مبلغ التواتر، فلا أدري إلى أي شيء يلوي الدكتور بفهمه وزعمه؟

ولعلني هنا أذكر رد الدارمي على أصحاب الهوى وتلاعبهم بالنصوص وفق رغباتهم، فيأخذون ما شاءوا ويدعون ما شاءوا، قائدهم في ذلك الشذوذ والريبة حيث يقول: «أو لستم زعمتم أنكم لا تقبلون هذه الآثار، ولا تحتجون بها، فكيف تحتجون بالأثر عن مجاهد إذ وجدتم سبيلاً إلى التعلق به لباطلكم على غير بيان، وتركتم آثار رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين إذ خالفت مذهبكم. . . فكيف ألزمتم أنفسكم اتباع المشتبه من آثار مجاهد وحده،

---

(١) انظر: السنة للسباعي (ص٤١٢).

وتركتم الصحيح المنصوص من آثار رسول الله ﷺ وأصحابه ونظراء مجاهد من التابعين، إلا من ريبة وشذوذ عن الحق. . . »اهـ[١].

٥٢ـ ذكر في (ص٩٤) عن قوله تعالى: ﴿مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ إِذۡنِهِۦۚ﴾ فقال: «**مثل هذه الآيات المحكمة كانت لابد أن تؤدي بنا إلى وقفة حذر وتأمل وقد وقفها معي الشيخ المراغي شيخ الأزهر السابق والشيخ محمد عبده وشيخ الإسلام ابن تيمية. . .**».

قلت: هناك أمران:

أولهما: أنه أخطأ في تقديم الشيخ المراغي والشيخ محمد عبده على شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو أسبق وأعلم.

ثانيهما: أن دعواه في موافقة شيخ الإسلام له كذب صراح، فلم يكن شيخ الإسلام حذرًا في إثباتها بل سار فيها وفق منهج أهل السنة والجماعة كما جاءت بها الآيات والأحاديث، وأين موقف شيخ الإسلام الصحيح الذي وافق فيه الحق، وبين موقف الدكتور مصطفى الذي ينفيها وينكر رواياتها وهو يقول في (ص١٠٦): «والمسلم الذي بلغ درجة التقوى في إسلامه ينبغي أن يأخذ أحاديث الشفاعة بمنتهى الحذر ويرفض أكثرها بلا تردد».

فيا سبحان الله هل شيخ الإسلام ابن تيمية يكون حذرًا كحذر الدكتور فيرد أكثر أحاديث الشفاعة بلا تردد، شتان بين الثرى والثريا.

ولا أدل على ما يدَّعيه الدكتور على شيخ الإسلام إلا كقول القائل:

سارت مشرقة وسرت مغربا — شتان بين مشرق ومغرب

---

(١) انظر: الرد على الجهمية (ص٣٠٩).



ثم إننا نبطل دعوى الدكتور في شيخ الإسلام بما سطَّره شيخ الإسلام بنفسه حيث يقول عن الشفاعة: «**أحاديث الشفاعة متواترة منها في الصحيحين أحاديث متعددة وفي السنن والمسانيد مما يكثر عدده**»(١) اهـ. ويقول أيضًا وكأنه يرد على شخص الدكتور في دعواه: «وأما شفاعته ﷺ لأهل الذنوب من أمته فمتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم وأنكرها كثير من أهل البدع»(٢) اهـ.

٥٣ـ قال في (ص٩٦): «**ونحن ما أنكرنا سنة وما أثرنا فتنة وما خرجنا على إجماع . . .**».

قلت: وأنا أباهل على أنه كاذب في هذا، بل هو والله أنكر سننًا، وليست سنة واحدة فحسب، فقد أنكر الشفاعة كما ظهر من مقولاته في كتابنا هذا، وقد أنكر أن رسول الله ﷺ قد سُحر كما في (ص٢٣) من كتابه، وأنكر أن تكون درعه ﷺ مرهونة عند يهودي كما في (ص٤١) من كتابه، وأنكر حديث موسى مع ملك الموت الذي ثبت في الصحيح وسيأتي ذكره كما في (ص١٠٦) من كتابه. ومع ذلك يدعي أنه لم ينكر سنة. ولقد أحسن من قال:

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمدٍ ... وينكر الفم طعم الماء من سقم

أما أنه لم يثر فتنة، فهذه كذبة ثانية؛ إذ كيف يدعي ذلك وهو قد ذكر في (ص٤٧) من كتابه أنه قد جاءته ردود كثيرة على ما ذكره عن الشفاعة.

وفي (ص٦١) يصف هذه الردود بأنها ردود غاضبة وعاتبة، وأنها تعد

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٣١٤).

(٢) انظر المصدر السابق (١/ ٢٠١).

بالمئات حيث يقول عن هذه الردود كما في نفس الصفحة السابقة: «**وأنا لم أفهم سببًا واحدًا لهذا الغضب . . .**».

ويقول في (ص٨٣) واصفًا مقالة بما يدل على أنه أثار فتنة فيقول: «**وما كانوا ليتقاذفوا بالتهم ويبادروا بالمهاترات كما رأيناه يحدث في خطب الجمعة في أكثر من جامع وعلى أكثر من منبر**».

ويقول في نفس الصفحة: «**ولماذا ضاقت الصدور وفرغت العقول ولم يبق إلا المهاترات وتبادل التهم من على المنبر**».

وفي (ص٨٥) يقول: «**فإنه لم يعد هناك ما يدعو لكل هذا الانفعال والضجيج**». أبعد هذا كله يملك أن يقول الدكتور هداه الله «ما أثرنا فتنة»؟!.

ألا ليت شعري من مبلغ الدكتور قول الشاعر العربي:

وكان يجير الناس من سيف مالك — فأصبح يبغي نفسه من يجيرها
وكان كعنز السوء قامت بظفلها — إلى مدية تحت التراب تثيرها

والمدية هي السكين.

وأما قوله: «**وما خرجنا على إجماع**» فهذا كذب صراح في رابعة النهار، وقد رأيت أيها القارئ كيف نقلنا كلام أهل العلم المعتبرين وأن منهم جماعة من العلماء حكوا إجماع أهل السنة على إثبات الشفاعة كما جاء في الوحيين فارجع إلى مقولاتهم في بداية كتابنا هذا.

ولكنني أقول للدكتور استمع إلى من أحسن حين قال:

ومـا مـن كـاتـب إلا سيفنـى — ويبقـى الـدهـر مـا كتبـت يـداه
فـلا تكتـب بخطـك غيـر شـيء — يسـرك فـي القيـامـة أن تـراه

٥٤ـ يقول في (ص٩٦): «**كيف تصور المسلمون أن لهم استثناءات**

في الآخرة، وأن المسلم لن يدخل النار ولن يخلد فيها، والقرآن يقول في محكم آياته: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾﴾» اهـ.

قلت: سأكتفي بالجواب على ما ذكره الدكتور بما سطَّره القرطبي رحمه الله في كتابه التذكرة[1] عن نفس استشكال الدكتور مصطفى.

فيقول القرطبي: «إن قال قائل: كيف تكون الشفاعة لمن دخل النار، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾، وقال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾، وقال: ﴿۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾... إلخ.

ثم قال القرطبي: قلنا: هذا مذهب أهل الوعيد الذين ضلوا عن الطريق وحادوا عن التحقيق، وأما مذهب أهل السنة الذين جمعوا بين الكتاب والسنة، فإن الشفاعة تنفع العصاة من أهل الملة حتى لا يبقى منهم أحد إلا دخل الجنة...» اهـ.

قلت: ألا يرى الدكتور كلام القرطبي الذي هو إمام من أئمة التفسير، وعصره وتفسيره وعلمه قبل عصر وتفسير وعلم المراغي الذي يحتج به الدكتور كما ذكر ذلك في كتابه (ص٨٠).

تنبيه: قال الدكتور هنا «**والقرآن يقول**» وهذا خطأ قد بيَّنته في تعليقي على كلام الدكتور برقم (٣٠).

٥٥ـ قال في (ص١٠٦): «**والمسلم الذي بلغ درجة التقوى في إسلامه**

---

(١) انظر: التذكرة للقرطبي (ص٣١٤).

ينبغي أن يأخذ أحاديث الشفاعة بمنتهى الحذر ويرفض أكثرها بلا تردد».

قلت: في كلامه ثلاثة أمور:

الأول: أنه زكى نفسه من حيث لا يشعر، فجعل ما يفعله من ردِّه لأحاديث الشفاعة علامة على بلوغه درجة التقوى، والله جل وعلا يقول: ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴿٣٢﴾ ﴾.

الثاني: أن لازم كلامه ومفهومه أن من أثبت جميع أحاديث الشفاعة لم يبلغ درجة التقوى في إسلامه، ومعنى هذا أن عامة أهل السنة والجماعة ليسوا من أهل التقوى.

وقد يقول الدكتور أنا لا أقصد هذا، فنقول له: هذا ما كتبته وهذا مفهومه والناس لن يرجعوا إلى نيتك وإنما سيحكمون عليك من خلال لسانك أو قلمك، ولذلك نقل عن أفلاطون قوله: من ألف فكأنما قدَّم عقله للناس على طبق أو كما قال شيخ الإسلام رحمه الله في وصف ما فعله ابن الفارض: «فهو أخبث من لحم خنزير في صينية من ذهب»[1].

الثالث: أن الدكتور أطلق كلامه جزافًا، ولم يبيِّن لنا ما هي أحاديث الشفاعة التي ينبغي لنا أن نأخذها على حذر، وما هي الأحاديث التي ينبغي أن نرفضها بلا تردد؟

فلا أدري هل يشعر هو بهذا؟ أم أن المهم عنده أن يثبت على رأيه ولا يستسلم للردود التي انهالت عليه من كل حدب وصوب؟ أم أنه لابد أن يرد شيئًا منها وكأنه قد أخذ عليه العهد ألا يقبلها كلها؟

---

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٤/ ٧٣).

٥٦ـ قال في (ص١٠٦): «ونقف معًا أمام الحديث الذي رواه البخاري عن سيدنا موسى حينما قضى ربنا عليه الموت وأرسل له ملك الموت ليقبض روحه. . . ماذا قال لنا البخاري قال: إن موسى رفض أن يموت وضرب ملك الموت على عينه ففقأها فرجع ملك الموت إلى ربه فردَّ له بصره، كيف يجوز هذا والقرآن يقول: ﴿ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ﴾ . . . إلى أن قال: «إن الحديث واضح الزيف ومثله كثير في البخاري».

قلت: لنا على كلامه عدة أمور:

الأول: أن الحديث لم يروه البخاري فقط، بل رواه معه مسلم في صحيحه وأحمد والنسائي وغيرهم[1].

الثاني: أنه يقول: «ماذا قال لنا البخاري. . . إلخ».

فأقول: الذي قال هو رسول الله ﷺ وما البخاري إلا مجرد ناقل للحديث بسنده عن الثقات الأثبات.

الثالث: أن الذي روى الحديث عن النبي ﷺ هو أبو هريرة رضي الله عنه، والدكتور قد احتج برواية منع كتابة الحديث بأنها رواها أبو هريرة واعترف بها بنفسه كما في (ص٩٠، ٩٣) فلماذا يقبل رواية أبي هريرة فيما يشتهي ويردها فيما لا يشتهي.

الرابع: نرد على الدكتور بما قال ابن خزيمة رحمه الله: أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث وقالوا إن كان موسى عرفه فقد استخف به، وإن لم يكن

(١) صحيح البخاري: الأنبياء، باب وفاة موسى عليه السلام (الفتح ٦/ ٤٤٠). صحيح مسلم: الفضائل، باب فضائل موسى عليه السلام (٤/ ١٨٤٣). مسند أحمد (٢/ ٣١٥).

يعرفه فكيف لم يقتص له من فقء عينه؟ والجواب: أن الله لم يبعث ملك الموت لموسى وهو يريد قبض روحه حينئذ؛ لأنه رأى آدميًا دخل داره بغير إذنه ولم يعلم أنه ملك الموت.

قلت: واختار هذا القول المازري والقاضي عياض. وقد ذكر المازري الإشكال كما ذكره ابن خزيمة ولكن بلفظ: «أنكر بعض الملاحدة هذا الحديث وأنكر تصوره» فتنبه[١]!!.

وقال الخطابي: إن موسى دفعه عن نفسه لما ركب فيه من الحدة، وأن الله ردَّ عين ملك الموت ليعلم موسى أنه جاءه من عند الله فلهذا استسلم حينئذ.

وقال النووي: لا يمتنع أن يأذن الله لموسى في هذه اللطمة امتحانًا للملطوم[٢].

وفي المسألة أقوال أخرى هي في جملتها متقاربة المعاني بحيث إن ذلك دليل على امتحان موسى عليه السلام، فلا حاجة إلى رد الحديث حتى وإن لم تدرك عقولنا ذلك ما دام أنه ثبت أنه صحيح، كما أثبتنا غيره من الأحاديث في أمور لم نرها كما صحَّ أن الشمس ستخرج من مغربها، فهل يقول عاقل لا نقرُّ بذلك لأنه يستحيل عادة أن تخرج من مغربها.

ولكننا نقول آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب، ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب.

* * *

---

(١) انظر: فتح الباري (٧/ ١٠٤).

(٢) انظر: فتح الباري (٧/ ١٠٤)، وشرح مسلم للنووي (٨/ ١٤٣).



فهرس تفصيلي

الموضوع | الصفحة

* * *


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com



DAR-ALWATAN
200165
SR 7.00

ردمك: ٣ - ٢٦٤ - ٢٨ - ٩٩٦٠

مطبعة النرجس التجارية
ت : ٢٣١٦٦٥٣ ف : ٢٣١٦٨٦٦